بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله العالم بالكليات والجزئيات الهادي العقول الى احل صعاب المعقول بطريق اكتناه
التصورات والتصديقات والصلاة والسلام على سيدنا محمد الجامع لاجناس الكمالات والفضائل المختار من افضل الانواع
واشرف اصناف الاجرام والقبائل وعلى اله واصحابه ذوي العقول الذكية وصوائب الانظار وعلى التابعين ومن تبعهم
باحسان ذوي الانوار وبدائع الاسرار اما بعد فاني قد كنت شرحت فيما مضى كتاب السلم شرحا بديع الاتقان مشتملا
على فرائد التحقيقات ونكات الدقيقات وبدائع العرفان ذللت فيه صعاب المسالك على اطرف التمام واستخرجت منه
مستودعات اسرار وطرائف افهام وظفرت منه بدقائق

انظار ومخبات استار واهتديت فيه على غرائب
نكات وعرائس ابكار ثم رايت ان الهمم الآن
قد قصرت والعقول في هذا الزمان قد تبلدت
وكدرت فصرفت الهمة ثانيا نحو الاختصار
للشرح بالمشروح امتزاج الماء بالراح والجسد
بالروح وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه
انيب بسم بسم الله الرحمن الرحيم به ابتدأ او
ابتدائي او تاليفي وابتداء بالبسملة تاسيا
بالقران العزيز وامتثالا لمقتضى قوله صلى
الله عليه وسلم فيما اخرجه الائمة كل امر
ذي بال لا يبتدا فيه ببسم الله الرحمن الرحيم
فهو اجزم اي مقطوع البركة وفي رواية بحمد
الله رواه ابو داود وغيره وحسنه بن الصلا
وغيره لحمد لله اي الثنا بجميل الصفات لله
اذ الحمد هو الثنا بالجميل غير الحادث المطبوع
وابتدا ثانيا بالحمد لما مر وجمع بين الابتدا

شرح السلم الصغير للملوي

A. R. BULLOCK,
ISLAMIC BOOKS,
62 KELBURNE ROAD,
OXFORD.
UNITED KINGDOM

عملا بالروايتين السابقتين واشارة الى انه
لا تعارض بينهما اذ الابتدا حقيقي وهو
ما لم يسبقه شئ واضافي وهو ما كان بالاضافة
الي ما بعده وان كان مسبوقا وقدم البسملة
لانها اولي بالتقديم لان حديثها اقوي
كما قيل وعملا بالكتاب والاجماع واثر التصدير
في الحمد بالجملة الاسمية تاسيا بالاية القرانية
ولدلالتها علي الثبوت دون الفعلية وما
ورد من انها لا تدل علي تولي المتكلم الحمد
بنفسه اجيب عنه بانها انشائية علي الصحيح
فتدل عليه **الذي قد خرج** اي اظهر **نتائج** جمع نتيجة وهي
عند المناطقة تصديق يلزم تسليم تصديقين
لذاتهما وعند المتكلمين ما يحصل العلم به
عقب العلم بوجه الدليل واسند الاخراج
الي الله تعالي اشارة الي مذهب اهل الحق
من انه لا تاثير للعبد في شئ من العلوم

وغير

وغيرها وسيانتي الخلاف في الربط بين الدليل
والنتيجة ان شاء الله تعالى مبسوطا **الفكر**
يطلق علي المفكر فيه مجازا وعلي حركة النفس
في المعقولات لغة وعلي النظر الاصطلاحي
اصطلاحا فيصرف علي الاخير بانه ترتيب
امور معلومة للتوصل الي مجهول **لاربابه** اي
اصحاب **الحجا** بالقصر اي العقل وال فيه للكمال
وفي تصديره الكتاب بالنتائج والفكر والعقل
المشعر ذلك بان مقصوده علي المعقول براعة
الاستهلال وهي ان يذكر المتكلم في اول
كلامه ما يشعر بمقصوده والعقل نور
روحاني به تدرك النفس العلوم الضرورية
والنظرية وهذا اسلم الاقوال وفي هذا
البيت ابحاث نفيسة وشرحنا بها الشرح
وحط اي ازاح ووضع **عنهم** اي ارباب الحجا
نسياء العقل بدل من مجموع الجار والمجرور اعني

عنهم اي عن عقلهم الذى كالسما فمن بمعنى عن
والى فى العقل عوض الضمير والاضافة في سما
العقل من اضافة المشبه به الي المشبه كل
حجاب مفعول حط وسحاب الجهل اي الجهل الذى
كالسحاب ومن بيانية ومشبه العقل بالسما
لكونه محلا لطلوع شموس المعارف المعنوية
كما ان السما محل لظهور شموس الاشراق
الحسية والجهل بالسحاب لكونه يحجب العقل
عن الادراكات المعنوية كما ان السحاب يحجب
الناظر عن ادراك الشمس الحسية وكل من
السحاب والجهل وجودى حتى للانتهاء اي الى
ان بدت اي ظهرت لهم شموس المعرفة اي المعرفة
التى كالشموس والجمع للتعظيم واوا محذراتها اي
محذرات شموس المعرفة اذ القاعدة ان ضمير
الضمير يعود الي المضاف مالم يكن لفظة
كل فيعود لما اضيف اليه والمراد بالمحذرات
هنا

هنا المسائل الصعبة شبهت بالعرائس
المستترة تحت الحدر منكشفة اي متضحة نحمده
ثانيا بعد حمده اولا تاسيا بحديث ان الحمد
لله نحمده ولان الاول بالجملة الاسمية والثانى
بالفعلية فقصد الجمع بين الامرين ليثاب
كل من الكاسين جل اي عظم على الانعام بنعمة
الايمان اي تصديق النبي صلى الله عليه وسلم
في جميع ما علم مجيئه به ضرورة اي قبول
النفس لذلك والاذعان له على ما هو تفسير
التصديق فى المنطق على التحقيق مع الاقرار
باللسان على قبول والاسلام اي الخضوع والانقيا
د
بقبول الاحكام اي اعمال الجوارح وذكرهما
المصنف معا اعتبارا بمفهومهما لتغايرهما
مفهوما لانه فى مقام الاطناب وهو مقام الحد
والاكثار من عد النعم وها هنا كلام نفيس
وشرحنا به الشرح من خصنا اي ميزنا معاشر

المسلمين بمزايا خير اي افضل من قد ارسلا
او التقدير بشفاعته او متابعته بالفعل
وانما احتجنا الى ذلك ليلا يرد الاعتراض
بان رسالة النبي صلي الله عليه وسلم ليست
مقصورة علينا بل هو مرسل للخلق كافة
والرسل كما قال بعض المحققين نواب عنه
وخير من حاز جمع وضم المقامات العلا جمع عليا
خلاف السفلى مثل كبر وكبري محمد يصح فيه
اوجه الاعراب الثلاثة لكن الرسم لا يساعد
النصب والمناسب للتعظيم رفعه
سيد كل مقتفى اي متبع العربي الهاشمي المصطفى
اي المختار وهذه نعوت جئ بها للمدح لشدة
حبه صلي الله عليه وسلم وان احب شيا اكثر
من ذكره ولا يخفى حسن تقديم العربي على
الهاشمي والهاشمي على المصطفى لانه من تقديم
الخاص على العام كحيوان ناطق وها هنا
ابحاث

خصنا

ابحاث شريفة سمحنا بها في الشرح صلى
عليه الله من الصلوة المامور بها في خبر
امرنا الله ان نصلي عليك فكيف نصلي عليك
فقال قولوا اللهم صل على محمد الخ والحق ان
معناها واحد وهو العطف لكن بالنسبة
الي الله تعالى بمعنى الرحمة اي التفضل والي
الملايكة بمعنى الاستغفار والي الادميين
والجن بمعنى التضرع والدعاء ما دام الحجا يخوض
من بحر المعاني اي المعاني التي كالبحر لججا جمع لجة وهي
الماء العظيم المضرب فغير المضرب لا يسمى
لجة شبه المسايل الصعبة باللجج واستعار
لفظ اللجج لها استعارة اصلية تصريحية وفي
الاتيان بمن اشارة الي انه لا يحتوي على الله
جميع المعاني الا الله تعالى وعلى اله وصحبه اسم جمع
لصاحب لا جمع له لان فعلا لا يكون جمعا لفاعل
وعطف الال والصحب على الضمير في عليه

من غير اعادة حرف الجر لانه جايز على الصحيح
عند المحققين **ذوي** اي اصحاب **الهدى** هو
والهداية بمعنى الدلالة على طريق يوصل
الى المطلوب سواء حصل المطلوب اولم
يحصل هذا هو المشهور عندنا **من شبهوا**
بالنجم جمع نجم وهو الكوكب غير الشمس والقمر
في الاهتدى بهم والمشبه هو الله اولا والنبي
صلى الله عليه وسلم ثانيا فقد روي في الاحاديث
القدسية ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل
الرب عما يختلف فيه اصحابه فقال يا محمد
اصحابك عندي كالنجوم في السماء بعضها
اضوء من بعض فمن اخذ بشيء مما اختلفوا
فيه فهو على هدى بفتح الها وسكون الدال
وقال صلى الله عليه وسلم اصحابي كالنجوم
بايهم اقتديتم اهتديتم وهذا التشبيه
للتقريب على العقول بما الفوه والا فالاهتدا

بالآل

بالآل والصحب اشرف من الاهتدا بالنجوم لان
الاهتدا بهم ينجي من الهلاك الاخروي والخلود
في النار بل ومن الدنيوي بخلاف الاهتدا بالنجوم
وبعد يؤتى بها للانتقال من اسلوب الى اخر
والتقدير مهما يكن من شيء فاقول بعد
البسملة وما بعدها المنطق الى اخره واعلم
قدمنا ذلك لان هذا الظرف من متعلقات
الجزا على الصحيح وهنا كلام نفيس انظره
في الشرح **فالمنطق** سمي به هذا العلم لان
النطق على الادراكات الكلية وعلى القوة
العاقلة التي هي محل صدور تلك
الادراكات وعلى التلفظ الذي يبرز ذلك
وهذا العلم به تتصيب الادراكات الكلية
وتتقوى القوة العاقلة وتكمل وبه تكون
القدرة على ابراز تلك العلوم بالنسبة
للجنان بفتح الجيم اي القلب قال نخبة الاسلام

القلب لطيفة ربانية هي المخاطبة وهي التي
تثاب وتعاقب ولها تعلق بالقلب الحاني
الصنوبري الشكل تعلق العرض بالجوهر
ويسمى روحا ونفسا وقال النفس جوهرة
حية علامة يد دراكة فعالة ويصح ان يراد
بالجنان الذهن وهي قوة للنفس معدة
لاكتساب الآراء فيكون من باب تسمية
الشئ باسم ما تعلق به نسبته كنسبة النحو
للسان فكما ان نسبة النحو للسان كونه يعصمه
على عن الخطاء كذلك نسبة المنطق للجنان
كونه يعصمه عن ذلك لكن النحو يعصم
اللسان عن الخطا في قوله والمنطق يعصم
الجنان عن الخطا في فكره فهو علم يعصم الافكار
اي يحفظ الافكار جمع فكر وتقدم تعريفه
عن الخطا اي عن ان يقع فيها خطاء
بتوفيق الله تعالى والغي بالفتح الضلال

و

والخيبة واضافته كاضافة شجر اراكة وفي
هذا التعريف اشارة للغاية فخرج بقوله
يعصم الافكار غير المنطق فان كل علم غيره
انما يعصم غيرها كالنحو العاصم من الخطأ
للسان وموضوعه المعلومات التصويرية
والتصديقية وقدمنا بقية المبادي في الشرح
وعن دقيق الفهم اي الفهم الدقيق بكشف الغطا
بكسر الغين الستر شبه دقيق الفهم بالشئ
المحجوب المختفي تحت الستر بدليل ذكر
الغطا فهاك اسم فعل بمعنى خذ على ما
ذكره ابن مالك في التسهيل ولم يذكر الزبيدي
والجوهري فيها الا التنبيه وزاد الجوهري
الزجر فهي عندهما حرف فقط قاله الشيخ
المكودي واصوله اي هي اصول المنطق
فالاضافة بيانية او الاضافة على معنى
من التبعيضية اما ان جعلت من الداخلة

على اصول تبعضية اما ان جعلت بيانية فلا

قواعد جمع قاعدة وهي والاصول والضابط

والقانون الفاظ متزادفة وهي قضية كلية

يتعرف منها احكام جزئياتها موضوعها تجمع

تلك القواعد في فنونه اي انواعه والمراد فروعه

فوائدا جمع فايدة وهي والغاية مختلفان بالاعتبار

فقط كالغرض والعلة فالمصلحة الحاصلة

من الشئ من حيث انها في طرف الفعل تسمى

غاية ومن حيث انها ثمرة ونتيجة تسمى فايدة

ومن حيث انها مطلوبة للفاعل بالفعل تسمى

غرضا ومن حيث انها باعثة للفاعل على الاقدام

على الفعل فصدور الفعل لاجلها تسمى علة

غائية والاولان اعم من الاخرين لانفراد

الاولين بما هو في طرف الفعل وليس مطلوبا

ولا باعثا كوجود كنز في حفر بئر ويصح كون

التا

التا في تجمع للمخاطب اي تجمع انت بسبب

تلك القواعد فوايد اسميته اي التأليف

المفهوم من السياق بالسلم ادخل الباء على

المفعول الثاني لانه يجوز ان يقال سميت

ابني محمدا وسميته بمحمد المنورق الجاري على السنة

الناس بتقديم الراء على الواو وتاخير النون

عنهما ويستدلون بقوله فهذا عليه رونق

الخط وتهذا عليه رونق الخط والملك

قال بعض مشايخ شيخنا والمروي في هذا

النظم والبيت المستشهد به المنورف

بتقديم النون على الواو وتاخير الراء

عنهما وان كان هو الجاري على الالسنة

بعضي واحد اي المزين المزخرف ومع كون المذكور

هو الروايه يزيد حسنا بكونه غريبا والغريب

الحسن عند لغرابته والجاري على الالسنة مبذول

كما عرف في فن البيان يرغب به اي بهذا التاليف

سماه علم المنطق من اضافة المشبة به الى المشبه اي
علم المنطق الذى كالسما فان قيل هذا التاليف
من علم المنطق فكيف جعل سلما له قلنا السلم
اسم للالفاظ لا للمعلم فلا يلزم السؤال سلمنا
انه اسم لها للمعاني فالمراد ان المذكور فى هذا
التاليف سلم لغيره من المسايل الصعبة والله
منصوب على التعظيم اي لاغيره ارجو اى اوءمل
املا يتعلق بمطموع فيه مع الاخذ فى اسبابه
وقد يطلق الامل على الخوف ومنه وارجوا اليوم
الاخر ان يكون هذا التاليف خالصا من المكدرات
كحب الظهور والشهره والمحمده لوجهه اي لذاته
الكريم ليس قالصا القالص فى الاصل يطلق على احد
شفتى البعير الناقصة عن اختها ثم تجوز فيه
فاطلق على الناقص مجازا مرسلا من باب اطلاق
اسم المقيد على المطلق ثم يحتمل ان يكون مراده
بعدم النقص الكمال الحسى بان لا يفوقه
عن

عن اكماله عايق وان يكون مراده ان لا يكون مطروحا
فى زوايا الاهمال والخمول لا ينتفع له به
لان هذا ايضا نقص فيكون قوله وان يكون نافعا
للمبتدي به الى المطولات يهتدي بيانا
وايضاحا له وقد يكون ذكر لنا شيخنا عن
شيخه ان المؤلف كان مجاب الدعوة وانه
دعا لمن يقراء هذا التاليف بالنفع وقد اجاب
الله تعالى دعاءه فكل من قراءه بنية
خالصة لله تعالى انتفع كما هو
مشاهد فصل فى
بيان جواز الاشتغال به اي ليكون
الطالب على بصيرة اعلم ان علم
المنطق قسمان والقسم الاول ما
ليس مخلوطا بعلم الفلسفة كالمذكور
فى هذا العلم ومختصر النوسي
والعلامة ابن عرفة ورسالة اثير

الدين الابهرى المسماه بايساغوجي
وتاليف الكاتبى والجوجى وسعد الدين
وغيرهم من المتاخرين فهذا ليس فى
جواز الاشتغال برخلاف ولا يصدعنه
الا من لا معقول له بل هو فرض كفاية
لان حصول القوة على رد الشكوك فى
علم الكلام الذى هو فرض كفاية يتوقف
على حصول القوة فى هذا العلم وما يتوقف
عليه الواجب فهو واجب لكن المصنف لما
اراد ان يذكر انه جايز جره ذلك الى ذكر الخلاف
فيحمل على ما هو مما مخلوط بالفلسفة القسم
الثانى ما هو مخلوط بعلم الفلسفة وكفرياتهم
وهذا هو الذى وقع فيه الخلاف الواقع
فيه على ثلاثة اقوال كما قال المصنف والخلف
فى جواز الاشتغال به على ثلاثة بالتنوين اقوال
بدل منه او عطف بيان القول الاول اما اشار اليه بقوله
فابن

النوادى نسبة الى نوى على غير قياس
قريه من قرى الشام وقد ذكر ههنا
سيدي سعيد كلاما ذا فشاه فيه
فى الشرح حرما الاشتغال به ووافقهما
على ذلك كثير من العلماء ووجه تحريم
هو لا اياه انه حيث كان مخلوطا
بكفريات الفلاسفة يخشى على الشخص
اذا خاض فيه ان يتمكن من قلبه
بعض العقايد الزايغة كما وقع ذلك
للمعتزلة القول الثاني للجمهور واليه اشار
بقوله وقال قوم ينبغي ان يعلما منهم
الامام حجة الاسلام الغزالي حتى قال
من لا معرفة له بالمنطق لا يوثق بعلمه
وشبهه معيار العلوم وقوله ينبغي يحتمل
ان يكون بمعنى يستحب القول الثالث
التفصيل واليه اشار بقوله والقول
المشهور الصحيح جوازه لكامل

القرعية هي في الاصل اول ما يستنبط
اي يستخرج من البئر ثم استعير
لاول مستنبط من العلم او لما يستنبط منه
مطلقا لانه سبب حياة الروح كما
ان الماء سبب حياة الجسم ثم استعير
للعقل ثم صار حقيقة عرفية قيل
مدارس السنة اي الحديث **والكتاب**
اي القرآن فيجوز له **ليهتدي به الى**
الصواب لكونه قد حصن عقيدته فلا اول
يضره بعد ذلك الاطلاع على العقائد
الفاسدة وشبهها اما اذا كان بليدا
فلانه لا يقدر على دفع شبههم فربما
تمكنت من قلبه وكذا اذا كان ذكيا غير
ممارس للسنة والكتاب ومن هنا منعوا
الاشتغال بكتب علم الكلام المشتملة
على تخليطات الفلاسفة الا للمتبحر

انواع العلم الحادث المراد بالعلم

مطلق

قوله فيجوز له قد يعلق به قوله ليهتدي به اقول فيه انه متفق عليه لانه متعلق بقول المصنف الخ فجوازه والعذر له بعد العهد بالمتعلق اه مصححه

قوله ذكيا ممارسا الخ اقول لعله قيد لقوله والكتاب فقط اذ قوله للسنة قد حصن عقيدته يشمل الذكي والبليد الممارس وغيره فتخصيص العقيدة حينئذ بالذكي الممارس للسنة والكتاب لا وجه له كما لا يخفى

مشتملا على نسبة حكمية فتصور اعلم ادراك
الحس وتقييد بالمرة خرج التصديق
ويتناول ما لا نسبة له اصلا كادراك زيد
وما فيه نسبة الا انها غير حكمية كادراك
بنوة زيد لعمرو ونحوها وذكر اسم
مصدر بمعنى ادراك اي وادراك وقوع
نسبة حكمية بتصديق وسمر من الوسم
وهو التعليم وتغيير هذا الكلام اف
العلم الذي هو حصول صورة الشيء في الذهن
ينقسم الى تصور وتصديق اما التصور
فهو حصول صورة الشيء فيه من غير حكم
عليه بنفي واثبات كادراك الانسان من
غير حكم عليه بشيء واما التصديق فهو
ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة
اي الادعاء لذلك كادراك ان زيدا كاتب
او ليس بكاتب هذا هو مذهب الحكماء وليس
قول من قال التصديق عندهم هو الحكم خارجا

عن هذا الان الحكم مقبول بالاشتراك عندهم
على معنيين احدهما هذا اعني ادراك
ان النسبة واقعة او ليست بواقعة
والاخر ادراك النسبة التي هي ثبوت شيء
لشيء او انتفاؤه عنه فلعل من فسر
التصديق عندهم بالحكم اراد الاول واما
التصديق على مذهب الامام الرازي فمركب
من اربعة ادراكات ادراك المحكوم عليه
وادراك المحكوم به وادراك النسبة الحكمية
التي هي صورة الايجاب والسلب وادراك
ان تلك النسبة واقعة او ليست بواقعة
او من ثلاثة ادراكات وحكم ان لم يكن الحكم
عند ادراكا والفرق بين المذهبين ظاهر
لانه على مذهبه مركب وعلى مذهبهم بسيط
كما ترى ولان الحكم نفس التصديق عندهم وجزء
التصديق عنده ولان تصور الطرفين شطر

ثم شرع في تقسيم اخر للعلم بقوله
والعلم النظري باسكان الياء ما احتاج
للتامل يعني الى الفكر والنظر او دراك
حقيقة الانسان وكادراكك
مبعوث وان العالم حادث وعكسه
اي ما لا يحتاج الى الفكر والنظر هو
الضروري الجلي اي الواضح سواء استقر
الى حدس او تجربة او لا كتصورك
وجودك باعتبار مقابله وادراك
ان الواحد نصف الاثنين فيدخل
في الضروريات الاوليات والحدسيات
والتجريبيات وسيأتي بيانها لان
الاخيرين وان توقفا على حدس وتجربة
فليسا بمتوقفين على فكر ونظر وهذا
بحسب اصطلاح فان النظري منسوب
الى النظر الاصطلاحي ولا يصدق
على التجربة والحدس ما عرفت

عنك وشرط عندهم والمتبادر من
عبارة المعم مذهب الحكماء وقدم الاول
اي التصور على التصديق عند الوضع
اي في الذكر والكتابة والتعلم والتعليم
لانه مقدم على التصديق بالطبع اي
بحسب اقتضاء طبيعة التصور اي
حقيقته والمقدم بالطبع هو الذي
يكون بحيث يحتاج اليه المتاخر من غير ان
يكون علة فيه كالواحد والاثنين والتصور
كذلك بالنسبة الى التصديق على كلا
المذهبين لانه اما شرط او شطر وعبارة
المعم احسن من قول بعضهم وقدم القول اصوب
الشارح على الحجة وضعا لتقدم التصور
على التصديق طبعا لشمول التصور
والتصديق فيها القول الشارح وغيره
من التصورات والحجة وغيرها من التصديقات

ثم

من تفسيره وحينئذ يجب ان يعنوا بالنظر
ما هو اعم من القياس ولواحقه لئلا ترد
الاشياء المكتسبة بالاستقرا والتمثيل
وقيل العلوم الحادثة كلها ضرورية
ووجه بان العبد لا تاثير له في شي من
العلوم فحصول العلوم كلها له لا يقدر على
دفعه فيكون ضروريا وقيل كلها نظرية
ووجه بان العبد في ابتدا وجوده كان
خاليا من جميع العلوم فاكتسبها شيا فشيا
وقد ذكرنا ان الضروري يطلق بمعنى اخر
والخلاف في النسبة بينه وبين البديهي
مع فوائد اخر في الشرح **وما به الى تصور**
وصل على لفظ المبني للمجهول اي
وما توصل به الى تصور **يدعى بقول**
شارح لشرحه الماهية ويسمى ايضا معرفا
وتعريفا فما واقعة على بعض التصورات
وهو المعرف وذلك كالحيوان الناطق تعريفا
للانسان

للانسان فانه يوصل الى تصور الانسان
فلتستهل اي فلتطلب مبالغا في الطلب
وما التصديق به توصلا على صيغة
المبني للمجهول اي وما توصل به لتصديق
نحو العالم متغير وكل متغير حادث فانه
يوصل الى ان العالم حادث **بحجة تعرف**
عند العقلاء اي ارباب هذا الفن
وال في العقلا للكمال وسمي بذلك لان
من تمسك به حج خصمه اي غلبه ثم
لما كان علم الميزان مبنيا على اربعة اركان
تصورات ومباديها وتصديقات
ومباديها وكانت مبادي التصورات الكليات
الخمس المنقسمة الى الذاتي والعرضي
القسمين من الكلي القسم من المفرد القسم
من اللفظ القسم من الدال وكان المراد دلالة
اللفظ الوضعية لعدم اعتبارهم غيرها
بدا بها فقال **انواع الدلالة** اللفظية

الوضعية وصفها بالوضعية لاستناد
جميعها الى الوضع والدلالة بتثليث
الدال مصدر دل وهي على المفهوم من
كلام الشيخ في الشفا تطلق على معنيين
بالاشتراك احدهما كون امر بحيث يفهم
منه امر اخر فهما اولم يفهم والثاني
فهم امر من امر كذا حققه العلامة
ابن عرفة والدال ينقسم الى لفظ وغيره
والثاني ثلاثة اقسام دال بالعقل
كدلالة تغير العالم على حدوثه
وبالعادة كالمطر على النبات والحمرة
على الخجل والصفرة على الوجل وبالوضع
كالاشارة على معنى نعم مثلا واللفظ
ينقسم ايضا الى هذه الثلاثة دال بالعقل
كدلالة اللفظ على لافظه وبالعادة
وان شئت قلت بالطبع كالاح على
وجع الصدر وبالوضع كالاسد على الحيوان

المفترس فالمجموع ستة واعلم المنطق
انما يبحثون عن الاخير فاشار المصنف الى
تقسيم دلالته فقال دلالة اللفظ
الوضعية بتوسط الوضع على ما اي
المعنى الذي وافقه اي وافق ذلك
اللفظ بان وضع له وضعا حقيقيا
او مجازيا كالانسان للحيوان
الناطق والاسد للرجل الشجاع
يدعونها اي يسمونها دلالة المطابقة
لمطابقته اي موافقته له من قولهم
طابق النعل النعل اذا توافقا والانسان
يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة وكذا
الاسد على الرجل الشجاع ودلالة
اللفظ على جزئه اي جزء ما وافقه
يدعونها تضمنا اي دلالة تضمن
لتضمن المعنى جزئه كما اذا شككت
في شبح هل هو حيوان او لا فقيل لك

المفترس

هو انسان فمفهوم الحيوان
لانه مقصود ولم تلتفت الى كونه
فاطقا واما دلالة اللفظ على ما ايى اللازم
الذي لزم معناه فهو التزام اي دلالة
التزام لا التزام المعنى اي استلزامه له
ودلالة العام على بعض افراده كعبيدي
دلالة تضمن لان زيدا العبد مثلا
جزء من جملة العبيد من حيث هي
جملة فحصل الجواب عن استشكال القرافي
بانه لا يدل بشيء من الدلالات الثلاث
على فرد من افراده لان بعض افراده
لم يوضع له اللفظ حتى يكون مطابقة
وليس جزءا حتى يكون تضمنا ولا
خارجا حتى يكون التزاما اذ لو خرج
بعضها الخرج سائرها للمساواة فلا
يبقى للعام مدلول وهو باطل وقد اطنبنا
في الشرح في هذا المقام ببدائع التحقيقات

وغرائب الافهام ان بعقل التزم هو
اي اللازم اي يشترط في اللازم كونه لازما
ذهنيا وهو ما يلزم من تصور ملزومه
تصوره ويسمى لازما بينا بالمعنى الاخص
كالبر وجيه للاربعة وتخصيص اللازم
الذهني باللازم البين بالمعنى
الاخص اصطلاح لبعض المنطقيين
وبعضهم يطلق اللازم الذهني
على اعم من هذا اعني ما ليس لازما
في الخارج فقط والحاصل انه لهم في تقسيم
اللازم طريقتين الاول ان اللازم
ينقسم الى لازم في الذهن والخارج معا
كالشجاعة للاسد والى لازم في الذهن
فقط كالبصر للعمى والى لازم في الخارج
كالسواد للغراب الطريق الثاني ان اللازم
ينقسم الى بين وغير بين والبين
ما يلزم فيه من تصور المتلازمين

تصور اللزوم بينهما بان لا يحتاج الى
دليل والبين ينقسم الى ذهني وهو
ما يلزم فيه من تصور الملزوم تصور
اللازم كالشجاعة للاسد وغير ذهني
وهو ما لا يلزم فيه ذلك كمغايرة الانسان
للفرس فانه لا يلزم من تصور الانسان
تصور غيره فضلا عن كونه مغايرا له
والمعتبر في دلالة الالتزام اللزوم الذهني
البين بالمعنى الاخص كما اشار اليه
المص سواء كان لازما في الذهن فقط
كالبصر المفهوم ذهنا من العمى فان
العمى على القول بانه عدم البصر عما
من شانه ان يكون بصيرا يدل على البصر
التزاما مع ان بينهما معاندة في الخارج
او كان لازما في الذهن والخارج معا
كالشجاعة للاسد ويفهم من كلام
المص ان المطابقة لا تستلزم التضمن

لجواز

قوله عن كونه مغايرا له اي عن نفي كونه مغايرا له فهو على حذف مضاف اه

قوله والمعتبر في دلالة الالتزام اي عند اصحاب الطريقين وغير ذلك ليس معتبرا عندهم فالخلاف في مطلق التقسيم لا في المعتبر من الاقسام اه عط

لجواز بساطة المسمى كالجوهر ولا الالتزام
لجواز ان لا يكون له لازم ذهني خلافا
للفخر في الثاني والتضمن والالتزام
يستلزمان المطابقة ضرورة ودلالة المطابقة
وضعية بلا خلاف ويقال لها لفظية
ونقلية لانها بمحض اللفظ ودلالة
الالتزام عقلية بلا خلاف لتوقفها
على مقدمة عقلية وهي انه كلما فهم
المعنى فهم لازمه واما دلالة التضمن
فقيل عقلية لان الفهم فيها متوقف
على امر زائد على الوضع وهو الجزئية
اذ ينتقل من المعنى الى جزئه وقيل
لفظية هذه احدى طريقتين في النقل
عن المناطقة والطريقة الثانية
تحكي ثلاثة اقوال في دلالة التضمن
في دلالة التضمن والالتزام قيل وضعيتان
وقيل عقليتان ثالثها دلالة التضمن

وضعية ودلالة الالتزام عقلية واجبة
هذه الاقوال واعراب كلام المصنف هنا
ح تشبيهات شتى والحادث شريفة
سنحنا بها في الشرح **فصل في مباحث**
الالفاظ اعلم ان المنطقي لا بحث له
عن الالفاظ لكنه لما كثر الاحتياج الى
التفهيم بالعبارة واستمر حتى كان
المتفكر يناجي نفسه بالفاظ متخيلة
جعلوا بحث الالفاظ من حيث
انها تدل على المعاني بابا من المنطق
تبعا ولذا قدمه فيقال **مستعمل الالفاظ**
باعتبار دلالته التركيبية والافرادية
حيث يوجد اما مركب واما مفرد
فالاول وهو المركب **ما** اي اللفظ الذي
دل توطئة لما بعده ويحترز به مع ذلك
عن اللفظ المهمل كديز على رأي من
يسميه لفظا **جزؤه** يخرج ما لا جزء له

كبار

قوله والى التفهيم اي تفهيم الغير والى التفهم من الغير وقوله حتى الخ غاية للكثرة والاستمرار اي والى التفهم والتفهيم بالعبارة حتى صار كالمتفكر الخ فيسر الاحتياج الى الالفاظ من التفكر الى التفهيم والى التفهم الخ الشخص نفسه

قوله باعتبار دلالته التركيبية والافرادية اي لا باعتبار معناه التركيبي والافرادي وهي

قوله والحادث الخ اي ما ذكر من التشبيهات والاعراب

قوله فصل في مباحث الالفاظ اي في بيان احوال الالفاظ من حيث الدلالة على المعاني

قوله ما اي اللفظ الذي دل توطئة الخ اي ما اطلق عليه لفظ دل

قوله ويحترز به مع ذلك عن اللفظ المهمل الخ اي ويحترز بقيد الدلالة مع ذلك عن اللفظ المهمل الخ

قوله كديز على رأي من يسميه لفظا اي كما يسمى الاشعري الكلام النفسي لفظا

قوله جزؤه يخرج ما لا جزء له اي كما في قولنا زيد قائم فان زيدا جزء الكلام دال على جزء المعنى وقائم كذلك

كبار الجر ولامه وما الجزء لا يدل
كزيد وابكم وثابت شرا وعبد الله
والحيوان الناطق اعلاما واما يتوهم
من دلالة اجزاء الاعلام الاخيرة فانما ذلك
قبل جعلها اعلاما اما بعد تصييرها
اعلاما فقد صارت دلالتها منسيا
منسيا وصار كل جزء منها كالزاي
من زيد نص عليه بعض المحققين
واما خوجة الاسلام على ما اذا قصد
واضعه الدلالة على الذات وعلى
انه المسمى به حجة في الدين ولا مسلم
انه مفرد حتى يلزم منه اخراجه بل
يلزم انه مركب اذ ليس التركيب
والافراد الا بحسب قصد دلالة جزء
اللفظ على جزء المعنى وقول المص على
جزء بضم الزاي معناه تتميم للكلام
بذكر متعلقه فسقط الاعتراض

قوله واما خوجة الاسلام الخ اي واما ما ذكره خوجة الاسلام الخ

قوله واضعه الدلالة الخ اي واضع العلم

قوله حجة في الدين اي علما على الذات

قوله انه مفرد حتى يلزم منه اخراجه اي اخراج العلم

قوله بل يلزم انه مركب اي بل يلزم ان العلم مركب

قوله اذ ليس التركيب الخ اي لان التركيب الخ

قوله والافراد الا بحسب قصد دلالة جزء اللفظ الخ اي والافراد الا بحسب عدم قصد دلالة جزء اللفظ الخ

قوله على جزء المعنى اي على ما قصد جزء المعنى

قوله جزء بضم الزاي اي جزء بضم الزاي وفتحها

قوله تتميم للكلام اي تتميم لكلام المصنف

قوله بذكر متعلقه اي بذكر متعلق الجزء

قوله فسقط الاعتراض اي اعتراض الشارح

على المصدبان التعريف قيدا وهو كون
تلك الدلالة مقصودة ولكونه يدخل فيه
نحو حجة الاسلام علما ويقين الجاث
شريغة سمحا بها في الشرح مثال
المركب زيد قائم والحيوان الناطق
اذا لم يكن علما والمراد الدلالة الجارية
على قانون الوضع اللغوي حتى لو
اراد احد بالفظ انسان مثلا معنى
لم يكن مركبا وان وضعها هو
لذلك والمركب ملتبس بعكسها
اي المفرد الذي تلا هو المركب اي
تبعل فهو اللفظ المستعمل الذي لا يدل
جزوه على جزي معناه فدخل فيه كل لفظ
لا يدل جزوه وقد تقدمت امثلة ذلك
وقدم تعريف المركب على تعريف المفرد
لان تعريف المركب بالايجاب والمفرد
بالسلب ولا يعقل سلب امر الا بعد تعقله

والقسمة

والقسمة عند المصنف ثنائية وعند بعض
اهل المنطق ثلاثية مفرد وهو ما لا يدل
جزوه على شي كزيد ومركب وهو
ما يدل جزوه على معنى ليس جزوا معناه
كاكبم وعبد الله علما او على جزي
معناه الان دلالته غير مقصودة
كحيوان ناطق علما بنا على خلاف
ما حققناه ومؤلف وهو ما دل جزوه
على جزي معناه دلالة مقصودة كزيد
قائم وادل في هذا البيت مبتدا وسوغ
الابتداء به وقوعه في موضع التفصيل
وقوله ما تلا عائد الموصول فيه الضمير
المرفوع المستتر في تلا وفاعل المصدر قوله تلا ما تلا
عائده محذوف لانه متصل منصوب
بفعل انتهى وبحث فيه بان ما
واقعة على المفرد وهو الذي تلا المركب
فيكون العائد ضمير الرفع وفيه بحث

بانه يمكن ان يكون اطلق الموالاة على
الاتصال فيكون المركب تلا المفرد بهذا
المعنى اي اتصل به فالتقدير المركب
بعكس المفرد الذي تلاه هو اي المركب
اي اتصل به في البيت السابق
وهو على قسمين اعني بمصدوق
الضمير المفردا بالنظر الى معناه كلي او
بوصل الهمزة جزئي بمنع الصرف
للضرورة حيث وجدا اي المفرد فالالف
للاطلاق فمفهم اشتراك بين افراد
بمجرد تعقله بحيث يصدق عليها
الكلي الكلي مبتدا خبره مفهم اشتراك
فخرج زيد المشترك فيه بنوه مثلا فانه
وان كان يشترك في معناه افراد باعتبار
ابوته لهم لكن الشركة هنا قد جرى اصطلاحهم
فيها بانها عبارة عن صدق ذلك المعنى
على كثيرين ولذلك يقسمون الشركة
الى

الى الاشتراك اللفظي والمعنوي ويريدون
بالاول المشترك وبالثاني الكلي وقسم
الاقدمون الكلي الى ثلاثة اقسام
ما لم يوجد منه شيء وما وجد منه
واحد فقط وما وجد منه افراد فجاء
المتاخرون وقسموا كل قسم من الثلاثة
الى قسمين فصارت الاقسام ستة
فقسموا الاول الى ما يستحيل وجوده
كالجمع بين الضدين والى ما يمكن وجوده
كبحر من زيبق وقسموا الثاني وهو
ما وجد منه واحد فقط الى ما يستحيل
وجود غيره معه كالله والى ما يمكن
وجود غيره معه كشمس وقسموا الثالث
الى ما وجد منه افراد متناهية كاسد
والى ما وجد منه افراد غير متناهية كصفة
وموجود وشيء وثابت فان افرادها
غير متناهية اذ منها الصفات الوجودية

القديمة القائمة بذاته تعالى وقد
دل الدليل من السنة على انها لا نهاية لها
واستحالة وجود ما لا نهاية له انما
ثبتت في حق الحوادث ولم نجد
هذا التمثيل لاحد وانما يمثلون
له بحركة الفلك على مذهب الفلاسفة
من انها لا اول لها وهو مذهب باطل
ومعتقد كافر اجماعا ومثل له بعضهم
بنعمة الله تعالى وليس بصواب لان
الكلام فيما وجد منه افراد بالفعل لا نهاية
لها ونعمة الله تعالى لا نهاية لها بمعنى
اخر اي بالنظر لما سيوجد منها ابد الاباد
وعكسه وهو ما لا يفهم الاشتراك بالمعنى
المتقدم الجزئي الجزئي مبتدا موخر
وعكسه خبر مقدم وذلك كزيد فان
مفهومه من حيث وضعه للذات
المخصوصة لا يفهم الاشتراك ولا عبرة

بما

بما يعرض له من اشتراك لفظي لان
المراد هنا الاشتراك المعنوي وقدموا
الكلي في تاليفهم على الجزئي لاجل
عنايتهم به لانه مادة الحدود والبراهين
والمطالب غالبا بخلاف الجزئي والمص
زاد عليهم بنكتة اخرى وهي انه
عرف الكلي بامر وجودي وهو كونه
مفهم اشتراك والجزئي بالسلب
وسلب الشي لا يعقل الا بعد تعقل وجوده
وهم عرفوا الكلي بالعدم اي ما لا يمنع
نفس تصوره من صدقه على كثيرين
واولا وهو الكلي للذات اي الماهية
ان فيها اندرج فانسبه اي
انسب الاول وهو الكلي للذات
ان اندرج فيها بان كان جزءا منها فلا
يصدق الذاتي حينئذ الا على الجنس
والفصل او بمعنى الواو اي وانسبه

لعارض اذا خرج عن الذات اي
الماهية الانها ينسبوق على غير
قياس فيقولون في النسبة الى عارض
عرضي فلا يتصدق العرضي على هذا
الا على الخاصة والعرض العام ويفهم
من هذا ان النوع كالانسان واسطة
مثال الذاتي الحيوان بالنسبة الى
الانسان والفرس فانه داخل فيهما
لتركب الانسان من الحيوان والناطق
والفرس من الحيوان والصاهل ومثال
العرض الضاحك بالنسبة الى الانسان
لما مر انه مركب من الحيوان والناطق
فالضاحك خارج عنه والذاتي والعرضي
لهم فيه اصطلاحات كثيرة اشهرها
ثلاث اصطلاحات الاول هو الذي
درج عليه المصنف التالي ان الذاتي هو
جزء الماهية المجعول والعرضي

مالیس

مالیس كذلك فالنوع على هذا عرضي الثالث
ان الذاتي مالیس بخارج عن الماهية
والعرضي هو الخارج عنها فالنوع
على هذا ذاتي واعترض بان الذاتي
منسوب الى الذات فلو كان النوع ذاتيا
لزم نسبة الشيء الى نفسه واجيب
بانها تسمية اصطلاحية لا لغوية
ومن ثم لم يقل ذو وي على ما هو القاعدة
وبان الذات لا تطلق على الحقيقة
تطلق على ما صدقها صحيحة واعلم
ان المصنف رحمه الله تعالى نص على ان اولا
في البيت منصوب على الاشتغال قال
وهو الارجح لكونه قبل فعل ذي طلب
وحث فيه بان اداة الشرط لا يعمل ما بعدها
فيما قبلها الا في اسثني وليس هذا
منه فلا يفسر عاملا وما الحوان كذلك
فيجب رفعه بالابتداء والمسوغ التفصيل

عود الضمير والجواب ان قوله فانسبه
موخر من تقديم والاصل واولا
انسبه للذات ان اندرج فيها فالفاء
فالذات لا تمنع كونه من باب الاشتغال
وجوابه الشرط محذوف لدلالة فانسبه
المذكور عليه ولو جعل فانسبه
المذكور جوابا ما صح ان يتعلق
به للذات اذ لا يتقدم معمول الجواب
على الشرط ثم اخذ في ذكر الكليات
الخمس بقوله والكليات بتخفيف الياء
للوزن خمسة ذوو انتقاص
ولا زيادة ووجه الحصر ان الكلي
اما ان يكون تمام الماهية او جزءها
او عرضا لها الاول النوع والثاني ان كان
مساويا لها فالفصل او لا فالخاصة
فالجنس او الثالث ان خصها
فالخاصة والا فالعرض العام وينبغي ان يعلم

اولا

اولا ان السؤال عن شيء اما ان يكون
عن حقيقته او عن تمييزه عما يلبس
به واللفظ الموضوع للاول ما والثاني اي
والمسؤول عنه بما منحصر في اربعة
واحد كلي كحيوان الانسان وواحد جزئي
كحيوان زيد ومتعدد متماثل الحقيقة
كحيوان زيد وعمرو ومتعدد مختلفها
كحيوان الانسان والفرس والاجوبة
عنها منحصرة في ثلاثة لان الجواب
عن الاول بالحد وعن الثاني والثالث
بالنوع وعن الرابع بالجنس اولها جنس
وهو ما صدق في جواب ما هو على كثيرين
مختلفين بالحقيقة كحيوان فانه صادق
جنس وفي جوابه خرج للعرض العام لانه
لا يقال في الجواب اصلا لانه ليس ما هيته
ما هو عرضه ولا جزءا حتى يقال في جواب
ما هو ولا مميزا لها حتى يقال في جواب اي

واضافة الجواب الى ما مخرجة للفصل
قريبا او بعيدا وللخاصة مطلقا
ومختلفين الخ يخرج النوع الحقيقي
واما الجزئي فلك ان تقول ليس الكلام
الا في الكليات فلا يحتاج الى اخراجه
ولك ان تخرجه بفي جواب ما هو وسياتي
ذكر مراتب الجنس وثانيها فصل وهو
جزء الماهية الصادق عليها في
جواب اي شيء هو فجزء الماهية مخرج
للنوع والخاصة مطلقا والعرض
العام كذلك والصادق عليها مخرج
للجزء المادي كالسقف للبيت وفي
جواب اي شيء هو مخرج للجنس مثاله
الناطق لانه اذا سئل عن الانسان
باي شيء هو في ذاته كان الناطق
جوابا عنه لانه يميزه عما يشاركه
في الجنس والفصل قسمان قريب وهو
ما

ما يميز الشيء عن جنسه القريب كالناطق
للانسان وبعيد وهو ما يميز الشيء عن
جنسه البعيد كالحساس للانسان
ولا يلزم كون الجنس فصلا لانه اذا
اتى به في جواب اي شيء هو في ذاته
كان فصلا واذا اتى به في جواب ما هو
كان جنسا فله اعتباران والكليات
تختلف بالاعتبارات وثالثها عرض
عام وهو الكلي الخارج عن الماهية
الصادق عليها وعلى غيرها فالكلي
جنس والخارج عن الماهية مخرج للجنس
والفصل والنوع والصادق الخ مخرج
للخاصة والعرض العام اما لازم او
مفارق كالمتنفس بالقوة والفعل
بالنسبة الى الانسان والفرس ونحوهما
لانه بالقوة او بالفعل خارج عنهما
ورابعها نوع وهو ما صدق في جواب

ما هو على كثيرين متفقين بالحقيقة
فما صدق جنس وفي جواب بخرج
للعرض العام واضافته الى ما مخرجة
للفصل والخاصة وعلى كثيرين يخرج
الحد ومتفقين بالحقيقة يخرج
الجنس والمراد بكونه صادقا على
كثيرين أنه صادق عليها سواجتمعت
في السؤال نحو ما زيد وعمرو وبكر
او افترقت بعضها نحو ما زيد بخلاف
الصدق في تعريف الجنس فانه لا يصح
الا اذا اجتمعن والمعرف بما ذكر هو
النوع الحقيقي واما الاضافي فهو
الكلي المقول على كثيرين في جواب ما هو
المندرج تحت جنس فبينهما عموم وخصوص
من وجه يجتمعان في النوع السافل
كانسان فانه نوع اضافي لاندراجه
تحت جنس وهو الحيوان وحقيقي لصدق
تعريفه

تعريفه عليه وينفرد الاضافي
في الجنس السافل كحيوان والمتوسط كجسم
فان فوقهما جنسا وهو الجوهر وينفرد
الحقيقي في النوع البسيط كالنقطة
لعدم اندراجها تحت جنس والا لزم
تركبها وخامسها خاص بتخفيف
الصاد اي خاصة ورخمه بحذف الهاء
للضرورة وهي الكلي الخارج عن الماهية
الخاص بها فالكلي جنس والخارج عن
الماهية يخرج الجنس والفصل والنوع
والخاص بها يخرج العرض العام والخاصة
قد تكون للجنس كالمشي للحيوان
وقد تكون للنوع كالضاحك للانسان
وكل خاصة نوع خاصة لجنسه ولا عكس
وهي ايضا اما لازمة او مفارقة كالضاحك
بالقوة والفعل للانسان وههنا
الحاق وتعريفات شريفة وشحنا

بها الشرح **واول** مبتدا والمسوغ
التفصيل وهو الجنس **ثلاثة بلا شمط**
اى من زيادة والاصل لا بشمط بتقدير
حرف النفى على حرف الجر لان حرف
النفى اصله التصدير فر حلفت
عن محلها تزيينا للفظ **جنس**
قريب وهو ما لا جنس تحته
و فوقه الاجناس ويسمى الجنس
السافل كالحيوان فليس تحته جنس
بل انواع حقيقية او جنس بعيد
وهو ما لا جنس فوقه وتحته الاجناس
ويسمى الجنس العالى كالجوهر **بناء على**
جنسيته وهذا عند الاطلاق
اما اذا اريد البعد النسبى فيقال
الجنس اما بعيد بمرتبة كالجسم النامى
المطلق وهكذا **او جنس وسط**
وهو ما فوقه جنس وتحته جنس
كالجسم

قوله تزيينا للفظ اى حسنا
لا اقول قد يتوقف فى وجه التزيين
وما يتوهم منه انه وجه تسمية اللفظ
على تسليمه انما نشأ عن كون استعمال اللفظ
والغيبة على هذا الوجه فلو استعمل اللفظ
الرجلة عن هذا الوجه لحصلت تلك الفائدة ا صبان

قوله ويسمى الجنس العالى ويسمى ايضا جنس الاجناس لانه جنس لكل جنس تحته وهذا على خلاف ما مر فى النوع فان المسمى هناك بنوع الانواع هو النوع السافل ا صبان

قوله وهذا اى ما ذكر من تفريع البعد
وقوله عند الاطلاق اى عند عدم ارادة
البعد النسبى او عند عدم القرينة على ارادته
منه ا صبان

لا الجسم وترك الجنس المتوسط لانه
لم يظفر له بمثال ومثل له بعضهم بالعقل
بناء على جنسيته **فصل** فى نسبة
اللفظ الى معناه ونسبة معنى لفظ
الى معنى لفظ اخر **ونسبة الالفاظ**
للمعانى اى مع المعانى على ان اللام
بمعنى مع كقوله:

فلما تفرقنا كانى ومالكا

لطول اجتماع لم نبت ليلة معا

والمراد بالمعنى ما يعنى اى يقصد
فيشمل الافراد والتقدير ومتعلق النسبة محذوف
اى لبعضها والتقدير ونسبة الالفاظ
والمعانى بعضها لبعض وانما احتجنا
الى هذا لان التواطئ والتشكك
لكل منهما ليس نسبة لفظ الى معنى بل
نسبة المعنى الى افراده **خمسة اقسام**
بلا نقصان ولا زيادة لان اللفظ

قوله ومتعلق النسبة محذوف اى لان
المتعلق المذكور وهو قوله لبعضها
لا يناسب التقدير الا على تكلف
ا صبان

قوله والمعانى بعضها لبعض اى
بعض افرادها لبعض افراد اللفظ
ا صبان

قوله وانما احتجنا الى هذا اى الى تكلف
المذكور لان المعنى ما يعنى اى يقصد
وهذا لا يناسب التواطئ والتشكك
لان المعنى فيهما ليس مقصودا
ا صبان

اما كلي او جزئي والاول ان كان
معناه واحدا فان كان مستويا في افراده
فالنسبة بينه وبين افراده تواطئ
كالانسان فان معناه لا يختلف
في افراده والا بان اختلف فيها
فالنسبة بينهما تشاكك ويقال
تشكك كالنور فانه في الشمس
اقوى منه في القمر ويسمى اللفظ في الاول
متواطئا كمعناه وفي الثاني مشككا
كمعناه واذا نظر بين معنى اللفظ
ومعنى لفظ اخر فان لم يصدق احدهما
على شيء مما صدق عليه الاخر فالنسبة
بينهما تخالف اي تباين كالانسان
والفرس ويسمى معنياهما متباينين
وكذا اللفظان تبعا لهما واللفظ المفرد
ان عدد الواضع معناه فالنسبة بينه
وبين ما له من المعاني هو الاشتراك

كالمحفد

كالمحفد على وزن منبر وضع لطرف
الثوب وللقدح الذي يكال به وكعين
وضع للباصرة وللجارية وسوا تعدد
وضعه من لغة واحدة او من لغات
مختلفة نص عليه الفخر في الملخص عكسه
الترادف اي الترادف بان يكون اللفظ
متعددا والمعنى واحدا كانسان وبشر
فانهما موضوعان للحيوان الناطق
واللفظ المستعمل اما طلب ان
افاد طلبا لا ضرب او خبر ان احتمل الصدق
فان كان الطلب طلب ترك فهو النهي
كلا تضرب او طلب فعل فهو الذي
قسمه المص بقوله واول ثلاثة سنذكر
فهو انه دل بذاته على الطلب امر
حال كونه مع استعلا اي طلب العلو
بان يكون الطالب مظهرا له سوا الان
عاليا في نفس الامر او لا وعكسه وهو

الطلب مع اظهار الخضوع دعاء
والطلب في حال التساوي فالتماس
وقفا بال الاطلاق والفاء صلة في الخبر
وقد تسمى الثلاثة كلها امرا وسكت
عن تقسيم طلب الترك لانه لم يقل
انه الطلب اذا لان مع استعلاء امر
او نهي ويحتمل انه ادرجه في الامر
بناء على ان طلب الترك طلب
فعل الضد والخلاف في انه هل يشترط
الاستعلاء او العلو او هما او لا يشترط
شيء منهما مشهور في الاصول وخرج
بقولنا فيما تقدم ان دل بذاته على الطلب
دلالة المركب في قولنا اما عطشان
لمن سعى ما على طلب التمكين من الماء
فان دلالة هذا المركب على طلب
فعل المواساة بالماء ليست من ذاته اي
ليست من جهة وضعه اذ الذي يدل عليه

هذا

هذا المركب بحسب الوضع انه قيل ان المركبات
موضوعة انما هو حصول العطش له وانما
دل على الطلب بطريق الكناية بقرينة وجود
الماء مع المخاطب فلا يبعد بهذا الاعتبار
امرا ولا دعاء ولا التماسا وبقي قسم
اخر ليس بطلب ولا خبر كالتمني والترجي
والقسم وحده بدون جوابه والنداء صيغ
العقود والاستفهام ويتم هذا
في الاصطلاح تنبيها والاقرب الى
التحقيق ان ما دل على الطلب مفردا كما
ذهب اليه الاباري وهو موافق
الاصطلاح النحويين فان فعل الامر
عندهم من اقسام الفعل الذي هو من اقسام
الكلمة والكلمة ما وضعت لمعنى مفرد
فيلزم ان اقسامها كذلك هذا حاصل
ما قاله الامام السنوسي في شرح ابن
عرفة وهذا على انه يشترط في المركب

جزآن ماديان اما على انه يكفي جزئي مادي
وجزئي صوري ففعل الامر مركب لانه يدل
على الحدث بمادته وعلى الزمن بصورته
ولم يذكر المص هذا الفصل الا لتمييز الخبر
عن غيره لانه المبحوث عنه عند المناطقة

فصل في بيان الكل والكلية والجزء والجزئية

لما ذكر الكلي والجزئي
استتبعهما بما يشاركهما في المادة
وهو الكل والكلية والجزء والجزئية
الكل حكمنا على المجموع من حيث هو
مجموع نحو كل رجل من بني تميم يحمل
الصخرة العظيمة اي مجموعهم لا جميعهم
اذ قد يكون فيهم من لا يقدر عليها ونحو
ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية الا
ان الحكم في الثاني ثابت لجميعهم بخلاف
الاول وكقوله صلى الله عليه وسلم
ما معناه كل ذاك ليس ذا وقوع لما قال له

ذو

ذو اليدين اقصرت الصلاة ام نسيت
يا رسول الله فهذه رواية بالمعنى والمروي انه صلى الله
عليه وسلم قال كل ذلك لم يكن قال سيدي سعيد ما
حاصله ان هذا التمثيل جار على تاويل مرجوح
كما نبه عليه الابي وغيره والراجح انه من باب
الكلية اي لم يقع واحد منهما لان السوال بام عن
احد الامرين لطلب التعيين بعد ثبوت
احدهما في اعتقاد المستفهم فجوابه اما بالتعيين
او بنفي كل منهما لا بنفي الجمع بينهما لانه لم يعتقد
ثبوتهما جميعا فيجب ان يكون قوله كل ذلك
لم يكن نفيا لكل منهما ولانه قد روي انه لما قال
النبي صلى الله عليه وسلم كل ذلك
لم يكن قال له ذو اليدين بعض ذلك قد كان فلو لم
يكن قوله كل ذلك لم يكن سلبا كليا لما صح بعض ذلك
قد كان لانه انما ينافي نفي كل منهما لا نفيهما جميعا
اذ الايجاب الجزئي رفع للسلب الكلي لا للسلب
الجزئي ولان تاخر النفي عن كل لعموم السلب

بخلاف تقدمه عليها فلسلب العموم
انتهى وهذا بيان للتحقيق في معنى الحديث
ويجاب عن المؤلف بان البحث في المثل
ليس من داب الفحول وحيثما لكل
فرد اي عليه حكما فانه اي الحكم او
القضية المشتملة عليه بتاويلها
بالقول كلية قد علما نحو كل نفس ذائقة
الموت ولا اله الا الله والحكم للبعض اي
عليه هو اي الحكم او القضية المشتملة
عليه بتاويلها بالقول الجزئية نحو
بعض الانسان كاتب وبعض الحيوان
ليس بانسان والجزء معرفته جلية
وهو ما تركب منه ومن غيره كل
كالحيوان فانه جزء من الانسان
والسقف بالنسبة للبيت
فصل في المعرفات جمع معرف
ويسمى تعريفا وقولا شارحا الماهية

وتعريف

وتعريف المخاطب بها ومعرف الشيء
ما يقتضي تصوره تصوره او امتيازه
عن غيره كالحد عند الاصوليين
معرف مبتدا حذفت منه ال للوزن
على ثلاثة قسم احدها حد تام
وناقص وثانيها رسمي منسوب الى
الرسم بالمعنى اللغوي وهو الاثر لا انه
منسوب للرسم المصطلح عليه
لئلا يلزم نسبة الشيء الى نفسه ويقال
له ايضا واسم وهو ايضا تام وناقص
وثالثها لفظي علم منسوب الى
اللفظ المطلق فهو من نسبة الخاص
الى العام وزاد بعضهم التعريف بالمثال
وبالتقسيم والحق ان هذه الثلاثة
داخلة في الرسم لانها تعاريف بالخواص
فالحد التام بالجنس القريب وفصل
كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان

وقعا اما كونه حدا فلان الحد لغة المنع
وهو مانع مناد حول الغير فيه واما
كونه تاما فلذكر جميع الذاتيات فيه ويشترط
في تمام الحد تقديم الجنس على الفصل والرسم
التام بالجنس القريب وخاصة شاملة
لازمة حال كونها معا كقولنا الانسان
حيوان ضاحك اما كونه رسما فلان الرسم
لغة الاثر والخاصة من اتا والحقيقة
الدالة عليها واما كونه تاما فلشمله بجنسه
الحد التام من حيث انه وضع فيه الجنس
القريب وقيد بامر مختص وناقص الحد
بفصل قريب وحده كالانسان ناطق
او بهما مع جنس بعيد لا قريب وقعا
كالانسان جسم ناطق اما كونه حدا فلما مر
واما كونه ناقصا فلعدم ذكر جميع الذاتيات
فيه وناقص الرسم خاصة بالقيد السابق
فقط كالانسان ضاحك او بهما مع جنس

البعد

البعد بالتنوين للضرورة اي بعيد قد ينبط
كالانسان جسم ضاحك اما كونه رسما
فلما مر واما كونه ناقصا فلعدم ذكر جميع
اجزاء الرسم التام ومثل المذكور ات فيما مر
حدود ما قلوا بدلين الجنس القريب
او البعيد او الفصل القريب او البعيد
الحساس المتحرك بالقوة والجسم
النامي الحساس الناطق والحيوان المتحرك
بالقوة لم يختلف الحكم وبقي التعريف
بالعرض العام مع الفصل كالماشي الناطق
بالنسبة الى الانسان او مع الخاصة
كالماشي الضاحك وبالفصل معها كالناطق
الضاحك والاكثرون على ان الاول والثالث
حدان ناقصان والثاني رسم ناقص
وفهم من كلام المعان الحد لا يكون
الا للماهيات المركبة فتخرج البسائط
فلا تعرف الا بالرسم وعلم ايضا ان التعريف

لا يكون بغير القول كالاشارة والخط وما
بتعريف لفظي لديهم شهرا اي
وما شهر عندهم بالتعريف اللفظي هو
تبديل لفظ بلفظ رديف له اشهر
منه عند السامع كما يقال ما البر فيعرف بانه
القمح وخرج بالرديف فصل المعرف
وخاصته وقد قدمنا ان التحقيق انه ليس
خارجا عن الرسم لانه تعريف بالخاصة مثلا
بلفظ القمح في المثال المذكور خاصة من
خواص البر وكذا التعريف بالمثال نحو الاسم
كزيد والعلم كالنور لان التعريف فيه بخاصة
الشيء التي وقعت باعتبارها المشابهة
المختصة به اذ المعنى الاسم ما يشبه زيدا
وكذا التعريف بالتقسيم كما تقدم في معرف الشيء
انه ما يقتضي تصوره تصوره او امتيازه
عن غيره لان التقسيم خاصة من خواص
المقسم وشرط كل اي كل المعرفات من الحد
والرسم

والرسم واللفظي بالنظر الى المعنى ان يرى
مطردا اي كلما وجد المعرف فلا يدخل
فيه شيء من غير افراد المعرف فيكون مانعا
منعكسا اي كلما وجد المعرف وجد هو
فلا يخرج عنه شيء من افراد المعرف فيكون
جامعا فلا يكون اعم كجسم نام حساس
متحرك بالارادة في تعريف الانسان والا
كان غير مانع ولا اخص كمتفكر بالقوة
في تعريف الحيوان والا كان غير جامع وبالنظر
الى اللفظ شرط كل ان يرى ظاهرا لا ان يرى
ابعدا اي اخفى من المعرف كالنار جسم
كالنفس ولا مساويا للمعرف في الخفاء نحو
المتحرك ما ليس بساكن ولا تجوزا بضم
الواو مصدر قال المص اي ولا بلفظ تجوز
فهو على حذف مضاف بلا قرينة معينة
للمراد بها تحرزا على صيغة المبني للمجهول
اي تحرز بها عن غيره كتعريف البليد بالحيوان

الناهق فلا يجوز الا اذا دلت قرينة معينة
كقولنا حيوان ناهق يدخل الحمام ويصلي
وبقولي معينة للمراد سقط الاعتراض
بان المجاز لا بد له من قرينة لكونها ماخوذة
في تعريفه فلا معنى لاشتراطها هنا لان الذي
اخذ في تعريف المجاز هو القرينة المانعة
عن ارادة الموضوع له اللفظ وهي غير معينة
لما اريد باللفظ ولا ان يرى بما يدرى اي يعلم
بمحدود اي معرف بالفتح كتعريف الشمس بانها
كوكب نهاري مع ان النهار تتوقف معرفته على
الشمس لانها ماخوذة في تعريفه وهذا يختلف
باختلاف المخاطب فاذا كان المخاطب يعلم النهار
من جهة اخرى صح التعريف ومثل ذلك ايضا
تعريف العلم بانه معرفة المعلوم لان المعلوم
معرفته متوقفة على معرفة العلم واجيب
باجوبة فاسدة والحق في الجواب ان المراد من
المعلوم ذاته فقط اي لا باعتبار المعلومية

فكانه

فكانه قيل العلم معرفة الامر فلا دور وظاهر
كلام المص ان كلا من المذكورات يمكن
ادخاله في الحدود وهو ظاهر نعم الدور
لا يتاتى في الحد لان معرفة الجزء من حيث
ذاته لا تتوقف على معرفة الكل ولا بمشترك
من القرينة المعينة للمراد خلا الا اذا اريد
به كل مما وضع له فيجوز كتعريف القضية بانها
قول الخ والقول مشترك بين الملفوظ والمعقول
فهو جائز لان المراد به كل منهما والممتنع
كتعريف الشمس بانها عين الا اذا وجدت
قرينة معينة وعندهم اي المناطقة
وخصهم لانهم الباحثون عن ذلك فعند
غيرهم كذلك او الضمير عائد للعلماء مطلقا
من جملة المردود ان تدخل الاحكام في الحدود
اي الرسوم لان الحكم على الشيء فرع عن تصوره
فكقولنا الفاعل هو الاسم المرفوع وهذا
اذا جعل الحكم جزءا من الرسم بان تتوقف معرفة

المرسوم عليه اما اذا جعل خارجا عن الرسم
فيجوز وبه يجاب عن الامام ابن مالك في قوله
الحال وصف فضلة منتصب البيت
ولا يجوز في الحدود ذكر او التي للتقسيم
وجائز ذكرها في الرسم هاذر ما رءوا
كما تقدم في المعرف للشيء انه ما يقتضي
تصوره تصوره او امتيازه عن غيره ويمتنع
اذا كانت للشك او الابهام فيهما لانتفاء
التمييز معهما ولم ينفرد المص بهذا بل نقله
الزركشي في مقدمته عن الاصبهاني فقال الشيخ
زكريا في شرحه لها بل ويجوز ذكر او في
الحقيقي يجعلها للتقسيم والتنويع لا في تعريفهم
النظر بانه الفكر المودي الى علم او غلبة ظن
فقد اشترك العلم والظن في كون النظر يودي
اليهما ولم يرد ان الحد اما هذا واما هذا على
سبيل التشكيك او الشك بل بمعنى ان
قسما من المحدود حده كذا وقسما اخر حده

كذا

كذا فهما في الحقيقة حدان لقسمين متخالفين
من الحقيقة انتهى مع بعض تغيير وقد ذكره
الجرجاني في شرح المواقف وللمص ان يمنع
كون تعريف النظر السابق حدا لان التادية
الى علم او ظن امر خارج عن حقيقته ولو
سلم فهما في الحقيقة حدان والمنع انما هو
في الحد الواحد باب في القضايا جمع
قضية من القضاء وهو الحكم لانها تتضمن
الحكم واحكامها وهي التناقض والعكوس
ما واقعة على اللفظ وهي كالجنس تشمل الاقوال
التامة والناقصة احتمل الصدق حذف
الكذب لقبحه والعلم به وتادبا في حق كلام الله
تعالى وكلام رسوله وهذا مخرج لنحو زيد
وعمرو لذاته اخرج ما يحتمله لا لذاته
كالانشاءات من الامر والنهي وغيرهما
كاسقني الماء فانه وان احتمل ذلك للازمه
بحسب القرينة وهو انه عطشان لا يحتمله

لذاته اى مدلوله المطابقى وهو طلب
السقى ودخل المقطوع بصدقه من الاخبار
وكذا المقطوع بكذبه منها جرى
بينهم اى المناطقة قضية وخبرا
بالنصب على الحالية وشمل القضية
اللفظية والعقلية وتسمى مقدمة ان
كانت جزء قياس ودعوى ان افتقرت
الى دليل ومطلوبا عند الشروع فى الاستدلال
عليها ونتيجة اذا انتجها الدليل ثم
للترتيب الذكرى فقط القضايا
عندهم قسمان الاولى شرطية
وهى ما ليس طرفاها مفردين ولا فى قوتهما
والثانية حملية وهى ما طرفاها مفردان
او فى قوتهما نحو زيد كاتب وزيد قام
ابوه والمراد بالمفرد ما يقابل الجملة وسميت
حملية باعتبار طرفها المحكوم به شبه
بالشئ المحمول على الاخر والقسم الثانى

وهو

وهو الحملية قسمان الاولى كلية اراد
بها هنا ما موضوعها كلى سواء كانت مسورة او لا
ليصح التقسيم الاتى والثانية شخصية
وهى ما المحكوم عليه فيها معين كقولنا
زيد كاتب سميت بذلك لتشخص
موضوعها وتسمى مخصوصة لخصوص
موضوعها والقسم الاول وهى الكلية
اى ما موضوعها كلى اما مسور نحو كل
انسان حيوان واما مهمل من السور نحو
الانسان حيوان وسميت مهملة
لاهمال بيان كمية الافراد فيها
والسور وهو الدال على كمية افراد
الموضوع كلها او بعضها وهذا فى الحملية
لان الكلام فيها وسمى سورا تشبيها له
بسور البلد المحيط بكله او بعضه كليا
وجزئيا يرى وكل منهما اما موجب
او سالب فصارت الاقسام اربعة

والبه اشار بقوله واربع حذفت التاء
من اربع وان كان المعدود مذكر المضرورة
كما قال المولف او على مذهب من يجوز ذلك
اى السور حيث جرى لان التسوير اما
ان يقع بكل وخوه من الالفاظ الدالة
على الاحاطة بجميع الافراد فى الايجاب كل
وجميع وعامة نحو كل انسان كاتب وتسمى
القضية بهذا الاعتبار مسورة وكلية
او ببعض وخوه مما يدل على الاحاطة
ببعض الافراد فى الايجاب نحو بعض الانسان
كاتب وتسمى القضية بهذا الاعتبار مسورة
وجزئية او بلا شيء وخوه مما يدل
على الاحاطة بجميع الافراد فى السلب كلا
واحد ولا يا رجل شيء من الانسان
بحجر وتسمى القضية بهذا الاعتبار مسورة
وكلية ايضا كلم مر وليس بعض وخوه
مما يدل على الاحاطة ببعض الافراد فى السلب

نحو

نحو ليس بعض الحيوان بانسان وليس كل حيوان
بفرس وليس جميع الحيوانات بناهق وبعض
الحيوان ليس بناهق وتسمى القضية بهذا
الاعتبار ايضا مسورة وجزئية كما مر
والى بقية الاسوار اشار بقوله او مثبه
جلا اى اظهر الاحاطة بجميع الافراد
او ببعضها وكلها اى كل تلك القضايا
الاربع وهى الشخصية والمسورة بقسميها
والمهملة اذ تقدم التصريح بها فى قوله
كلية شخصية والاول اما مسور واما
مهمل موجبة وسالبة الواو للتقسيم
فالقضايا الاربعة باعتبار قسمى السور
الكلى والجزئى والتشخص والاهمال
اربعة تضرب فى اثنين الموجبة والسالبة
فهى اذى الى الثمان البه اى راجعة
والتى الشخصية الموجبة نحو زيد حيوان
والسالبة نحو زيد ليس بكاتب والمهملة

نحو ليس بعض الحيوان بانسان وليس كل حيوان
بفرس وليس جميع الحيوانات بناهق وبعض
الحيوان ليس بناهق وتسمى القضية بهذا
الاعتبار ايضا مسورة وجزئية كما مر
والى بقية الاسوار اشار بقوله او مثبه
جلا اى اظهر الاحاطة بجميع الافراد
او ببعضها وكلها اى كل تلك القضايا
الاربع وهى الشخصية والمسورة بقسميها
والمهملة اذ تقدم التصريح بها فى قوله
كلية شخصية والاول اما مسور واما
مهمل موجبة وسالبة الواو للتقسيم
فالقضايا الاربعة باعتبار قسمى السور
الكلى والجزئى والتشخص والاهمال
اربعة تضرب فى اثنين الموجبة والسالبة
فهى اذى الى الثمان البه اى راجعة
والتى الشخصية الموجبة نحو زيد حيوان
والسالبة نحو زيد ليس بكاتب والمهملة

الموجبة نحو الانسان حيوان والسالبة نحو
الحيوان ليس بانسان والكلية الموجبة والسالبة
والجزئية الموجبة والسالبة وتقدم التمثيل
لهذه الاربعة والمهملة في قوة الجزئية
والشخصية في حكم الكلية ولذا جاز جعلهما
كبرى في الشكل الاول والثاني نحو هذا زيد
وزيد انسان وزاد بعضهم قسما اخر سماه
الطبيعية وهي التي لم تبين فيها كمية
الافراد ولم تصلح لان تصدق كلية ولا
جزئية نحو الانسان نوع والحيوان جنس
والحق انها داخلة في الشخصية لان الحكم
فيها على شيء معين شخص في الذهن
خصوص لم يعتبر فيه عموم والمقسمة
ثلاثة اجزاء الجزء الاول في الرتبة وان
ذكر اخرا وهو المحكوم عليه لان الاصل
في المحكوم عليه التقدم نحو زيد في قولك زيد
قائم او قائم زيد هو الموضوع اي يسمى به

في الحملية لانه وضع ليحكم عليه بشيء والجزء
الاخر بكسر الخاء اي الاخر في الرتبة وان ذكر اولا
وهو المحكوم به اذ الاصل فيه التاخر نحو
قائم وقائم في المثالين السابقين هو المحمول
اي يسمى به لحمله على شيء حال كونهما بالسوية
اي مصطحبين في الذكر بمعنى انه لا ينفرد
احدهما عن الاخر بل يذكران معا والمراد
انهما مستويان في ان كلا منهما وضع له اسم
والجزء الثالث النسبة الواقعة بينهما ويسمى
اللفظ الدال عليها رابطة لدلالته على النسبة
الرابطة والرابطة تارة تكون اسما كلفظ هو
وتسمى رابطة غير زمانية وتارة تكون
فعلا ناسخا للابتداء كان وتسمى رابطة
زمانية وقد تحذف الرابطة كثيرا في لغة العرب
اكتفاء عنها بالاعراب والربط اللفظي وتسمى
الحملية حينئذ شنائية وعند التصريح
بالرابطة ثلاثية فان صرح بالجهة ايضا

Library Digitised Collections

Author/s:
Milawi

Title:
Sharh al-salam al-saghr

Date:
1197? [1782?]

Persistent Link:
http://hdl.handle.net/11343/23242

File Description:
Part 1

فرباعية ولا تسمى عند التصريح بالسور
خماسية لان معنى السور ليس لازما للقضية
واعلم ان كل واحدة من القضايا الثمانية
المتقدمة ان جعلت اداة السلب جزا من
محمولها سميت معدولة والا سميت
محصلة ووجودية فترجع القضايا
الثمانية الى ستة عشر من ضرب اثنين
في ثمانية وسميت الاولى معدولة لان
اداة السلب عدل بها عن اصل مدلولها
وهو قطع النسبة وجعلت جزا من المحمول
فاذا قلت الانسان هو ليس بلا تب
فاداة السلب جزء من المحمول وبها صار
المحمول عدميا لتاخرها عن الرابطة
وقد تكون اداته جزا من الموضوع نحو
كل لا حيوان جماد فتسمى القضية معدولة
الموضوع او جزا منهما فتسمى معدولتهما
نحو كل لا حيوان هو لا انسان هذا في الموجبة
ومثال

ومثال السالبة المعدولة المحمول فقط زيد
ليس هو لا عالم فاداة السلب الاولى ليست
جزا من المحمول بل هي لقطع النسبة لتقدمها
على الرابطة والثانية جزء من المحمول
ومثال المعدولة الموضوع فقط لا شيء من
غير الحيوان بانسان ومعدولتهما نحو
ليس غير الحيوان بغير جماد والتحقيق
ان الموجبة ان كان محمولها موجودا
في الخارج اقتضت وجود الموضوع نحو
زيد قائم والا فلا نحو زيد ممكن او معلوم
او مذكور او غير عالم وقد جرت عادة القوم
ان يعبروا عن الموضوع بج وعن المحمول
بب فيقولون كل ج ب دون كل انسان
حيوان للاختصار ولدفع توهم انحصار
جزئيات الاحكام في مادة واعلم انه لا بد
لنسبة القضية من كيفية في نفس الامر
وتسمى مادة واللفظ الدال عليها جهة

فان ذكر في القضية سميت موجهة وتلك
الكيفية هي الضرورة والامكان والدوام
والاطلاق وعدد المتاخرون القضايا
باعتبارها الى ثلاثة عشر ترجع الى اربعة
اقسام الاول الضروريات الخمس الضرورية
المطلقة والمشروطة العامة والمشروطة
الخاصة والوقتية والمنتشرة الثاني الدوائم
الثلاث الدائمة المطلقة والعرفية
العامة والعرفية الخاصة الثالث الممكنات
الممكنة العامة والممكنة الخاصة الرابع
المطلقات الثلاث المطلقة العامة والوجو
دية
اللادائمة والوجودية اللاضرورية وبيان
هذه القضايا وتمييز بسيطها من مركبها
مذكور في المطولات وقد افردنا ذلك وما
يتعلق به بمنظومة وشرحها فليرجع
اليهما ولعل المحقق تركها لعدم لزوم ذكر
اللفظ الدال على الجهة وتركه تفسير الرابطة

لعدم لزوم ذكرها في جميع اللغات وانما يلتزم ذكرها
الفرس مع ان لغة العرب تستغني عنها بالاعراب
كما ذكره الامام السنوسي وترك المخبرات
لعدم كثرة نفعها وانما ذكر تذييلا للمطلبة
وامتحانا للافكار ولما فرغ من تقسيم الحملية
اخذ في بيان الشرطية واقسامها فقال وان
على التعليق اي ربط احدى القضيتين
بالاخرى وعلى بمعنى الباء فيها اي القضية
قد حكم اي ان حكم فيها بالربط المذكور فانها
شرطية وانما جعلنا التعليق بمعنى الربط
المذكور لانه لا بد من جعل كلامه شاملا للمنفصلة
والمتصلة لانه سيقسم الشرطية اليهما
والربط المذكور في المتصلة ظاهر وفي
المنفصلة باعتبار انه وقع الربط بين
جزأيها بالعناد اي كل منهما على احدهما فلا
تقول العدد اما زوج وتسكت ويصح كون
التعليق باقيا على معناه ويراد ان الشرطية

ما حكم فيها بالتعليق صريحا او استلزاما
فتدخل المنفصلة لاحد ثبوت احد طرفيها
متوقف على انتفاء الاخر او انتفاء احدهما
متوقف على ثبوت الاخر وتنقسم ايضا
كالمتصلة الحملية الى ما مر الى شرطية
متصلة نحو انه كلما كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود وسميت شرطية لوجود اداة
الشرط فيها ومتصلة لاتصال طرفيها
صدقا وعينا ومثلها في الربط المتقدم
شرطية منفصلة نحو اما ان يكون العدد
زوجا او فردا او في قولنا ومثلها في الربط
اشارة الى ان تسميتها شرطية لجواز جعل المنفصلة
باعتبار الربط الواقع بين طرفيها بالعناد
او هي حقيقة اصطلاحية وتسميتها
منفصلة لوجود حرف الانفصال فيها وهو
اما مثلا الذي يصير القضيتين قضية
واحدة والانفصال عدم الاجتماع في الصدق

او

او في الكذب او فيهما معا كما يأتي جزاهما مقدم
وتالٍ اي الجزء الاول في الذكر في المنفصلة
وفي الرتبة في المتصلة يسمى مقدما وان ذكر
اخرا في المتصلة والجزء الثاني كذلك يسمى
تاليا وان ذكر اولا في المتصلة نحو النهار
موجود ان كانت الشمس طالعة اما
المنفصلة فلا ترتيب بين جزئيها الا في
الذكر فايهما ذكر اولا فهو المقدم
وايهما ذكر اخرا فهو التالي اما بيان
ذات الاتصال اي المتصلة فما وجبت
اقتضت تلازم تصاحب الجزئين المقدم
والتالي سواء تصاحبا على وجه اللزوم
وتسمى اللزومية وهي التي يحكم فيها بصدق
قضية على تقدير صدق اخرى لعلاقة بينهما
توجب ذلك وهي ما بسببه يستلزم المقدم
التالي لسببية بان يكون المقدم سببا في
التالي نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار

موجودا او مسببا عنه كما لو عكس هذا المثال
او يكونا مسببين عن سبب اخر نحو ان كان
النهار موجودا فالعالم مضيء اذ وجود النهار
واضاءة العالم مسببان عن طلوع الشمس
ولا لتضايف نحو ان كان زيد ابا بكر
فبكر ابنه او كان لا على وجه اللزوم
وتسمى القضية حينئذ اتفاقية وهي
التي يحكم فيها بما مر لا لعلاقة توجبه بل
اتفق انهما وجدا معا نحو ان كان الانسان
ناطقا فالحمار ناهق اذ لا علاقة بين ناطقية
الانسان وناهقية الحمار حتى يستلزم
احدهما الاخر بل اتفق انهما وجدا معا
وانما فسرنا التلازم في كلام المص بالتصاحب
ليشمل كلامه الاتفاقية فانها متصلة
ولا تلازم بين جزئيها واعلم ان ما
ذكره المص هو في الموجبة لانها التي يحكم
فيها بالصحبة واما السالبة نحو ليس ان كان

هذا

هذا انسانا كان حجرا فتسميتها متصلة او
لزومية لمشابهتها للموجبة والا فهي ليس
فيها اتصال ولا لزوم وذات الانفصال
اي المنفصلة دون مين اي كذب
ما اوجبت تنافرا اي تنافيا وعنادا
بينهما اي المقدم والتالي اقسامها اي
المنفصلة ثلاثة فلتعلما فالمنفصل اما
مانع جمع وهي التي حكم بالتنافي بين جزئيها
صدقا نحو هذا الشيء اما شجر او حجر وتتركب
من الشيء والاخص من نقيضه او مانع خلو
وهي التي حكم بالتنافي بين طرفيها كذبا نحو اما
ان يكون الشيء غير ابيض واما ان يكون غير اسود
وتتركب من الشيء والاعم من نقيضه
او مانعهما اي مانع الجمع والخلو فالضمير
في الاصل مضاف اليه فلما حذف المضاف انفصل
الضمير وقام مقام المضاف المرفوع فارتفع
اي صار ضمير رفع معطوفا على مانع جمع

ولا يصح كونه معطوفا على المضاف
اليه المتقدم كما هو ظاهر فالمنفصلة
التي هي مانعة جمع ومانعة خلو هي التي
حكم بالتنافي بين طرفيها صدقا وكذبا
وتركب من الشيء ونقيضه نحو اما
ان يكون العدد زوجا او غير زوج
او من الشيء والمساوي لنقيضه كقولنا
العدد اما زوج واما فرد فطرفا هذه
القضية لا يجتمعان ولا يرتفعان
وهو اي مانعتها الحقيقي وتسمى
القضية حينئذ حقيقية وسميت
الاولى مانعة جمع لاشتمالها على منع
الجمع بين طرفيها في الصدق والثانية
مانعة خلو لاشتمالها على منع الخلو
عن طرفيها بمعنى انهما لا يكذبان
معا والثالثة حقيقية لان التنافي
بين طرفيها اتم منه في الاخرين الاخص

صح

من الاولين فاعلم ان كل حقيقية
تصدق عليها انها مانعة جمع وانها مانعة
خلو دون العكس فتجتمع الثلاثة
في نحو العدد اما ان زوج او فرد وتنفرد
مانعة الجمع بنحو اما ان يكون الشيء
ابيض او اسود ومانعة الخلو بنحو
اما ان يكون الشيء غير ابيض او غير اسود
ولكل من مانعة الجمع ومانعة الخلو
تفسير اخر اخص مما ذكر فان اردته
فرد واحد من كل من تفسيري هما المتقدمين
كلمة فقط فتكون الحقيقية مباينة
لكل منهما بهذا التفسير وهذا هو
في المنفصلات الموجبات واما السوالب
فتسميتها مانعة جمع او مانعة خلو
او حقيقية تجوز لمشابهتها موجباتها
او حقيقة اصطلاحية والاولى
تسليب منع الجمع او منع الخلو ومنعهما

خو ليس اما ان يكون الشئ انسانا واما
ان يكون ناطقا فيصح التمثيل بعدم المثلثة
وقد تتالف الحقيقية من اكثر من جزءين
في الظاهر نحو العدد اما زائدا او ناقص
او مساويا وهما بحسب الحقيقة
مولفة من جزءين فقط والاصل العدد
اما زائد او غير زائد فحذف غير زائد
وعبر عنه بناقص او مساو لانه
لمعناه فالعدد حقيقة انما هو بين
الزائد وغيره اما مانعة الجمع فتتالف
من اكثر من جزءين حقيقة وكذا
مانعة الخلو واعلم ان الشرطية ان كان
الحكم فيها على وضع معين فمخصوصة
نحو ان جئتني الآن اكرمتك وزيد
الآن اما نائم او غير نائم والآن
ذكر فيها ما يدل على تعميم جميع الاوضاع
الممكنة فكلية او بعضها فجزئية

والا

قوله وقد تتالف الحقيقية من اكثر من جزءين اي اذا لم تكن مولفة من جزءين فقط

قوله على وضع معين اي جار على وضع معين او حالة معينة فيكون الحكم مخصوصا بذلك الوضع او الحالة المعينة وقوله والا اي وان لم يكن الحكم على وضع معين فمهملة نحو ان الانسان حيوان او ناطق وقد يكون اما ان يكون العدد زوجا او فردا او سور الكلية الشرطية اذا الاثنتا متصلة موجبة كلما وجد احدهما وجد الآخر نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وان كانت منفصلة موجبة دائما نحو دائما اما ان يكون العدد زوجا او فردا او ان كانتا سالبتين ليس البتة نحو ليس البتة اذا لم يكن هذا انسانا فهو حيوان واما ان يكون العدد زوجا او فردا او سور الكلية الشرطية اذا الاثنتا متصلة موجبة كلما وجد احدهما وجد الآخر نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وان كانتا

حيوانا كان ناهقا وان كانت سالبة منفصلة
ليس دائما وقد لا يكون نحو قد لا يكون
اما ان يكون الشي حيوانا او ناطقا وكل
من المتصلة والمنفصلة تتالف من
حمليات او من شرطيات او منهما وامثلتها
وبيان اقسامها مذكورة في المطولات
ولما فرغ من القضايا شرع في احكامها
على سبيل الاختصار والاقتصار على
غير الموجهات كما هو داب المختصرات
فمن جملة الاحكام التناقض وقد اخذ
فيه فقال **فصل في** تعريف واحكام
التناقض وقدموه على العكس لانه يعم
سائر القضايا اذ كل قضية لها نقيض
بخلاف العكس فان بعض القضايا لا ينعكس
وهو لغة اثبات شي ورفعه واصطلاحا
ما عرفه المص بقوله **تناقض** مبتدا والمسوغ
ارادة مفهوم هذا اللفظ وهو شي معين

وقال

وقال المص المسوغ التفصيل **خلف** بضم
الخا اسم مصدر اي اختلاف **القضيتين**
يخرج عنه اختلاف المفردين كزيد لا زيد
والمفرد والقضية كزيد وعمرو قائم
واختلاف غير القضايا من المركبات
الانشائية وغيرها ودخل اختلافهما
بالعدول والتحصيل كزيد قائم زيد
هو لا قائم فان المحمول في الاولى قائم
وفي الثانية لا قائم لان حرف العدول
جزء من المحمول والاختلاف بالموضوع
والمحمول والزمان والمكان والقوة
والفعل الجزء والكل والالة والعلة
والتمييز والمفعول الى غير ذلك مع اتفاق
الكيف فاخرج جميع ذلك بقوله **في كيف**
اي ايجاب وسلب **وصدق واحد** من
القضيتين وذكر واحدا لانهما بمعنى
القولين والواو للحال اي والحال ان

ان صدق واحد منهما وكذب الاخر امر اتفاقي
اي تتبع دائما بمعنى انه يكون امرا مطردا
فاخرج العضيتين المختلفتين في الكيف
وليستا تنقض الحالة كما اذا جاز صدقهما
او كذبهما كانت اختلافا في الموضوع او
المحمول او الزمان او المكان او القوة
والفعل او الجزء والكل او الالة او
العلة الى غير ذلك مع اختلافهما بالايجاب
والسلب نحو زيد قائم عمرو ليس
بقائم وكذا نحو كل حيوان انسان
ولا شيء من الحيوان بانسان فانهما
كاذبتان لان مفهوم المحمول انما هو
ثابت لبعض افراد الموضوع وكقولنا
بعض الحيوان انسان بعض الحيوان
ليس بانسان فانهما صادقتان وكقولنا
كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان
بحيوان اذ المراد بقولنا صدق واحد

امر

امر قفي كون صدق احدهما وكذب
الاخرى امرا لازما لا اتفاقيا وصدق
احدى هاتين القضيتين وكذب
الاخرى امر اتفاقي لا لازم فلا تناقض
بينهما لان المنطقي انما يعتبر الامور
المصطرحة نعم الجزئية اللازمة
للاحدى الكليتين والكلية الاخرى
متناقضتان وكذا اخرج نحو بعض
الانسان حيوان بعض الانسان ليس
بحيوان لان صدق احدهما وكذب
الاخرى اتفاقي لا اضطرادي بدليل تخلفه
في نحو بعض الحيوان انسان بعض الحيوان
ليس بانسان فانهما صادقتان معا
واخرج ايضا نحو زيد انسان زيد ليس
بناطق لانه صدق احدهما وكذب
الاخرى لا اضطرادي بدليل تخلفه فيما

اختلفت المحمولان ولم يكونا متساويين
نحو زيد قائم زيد ليس بقاعد وانما
صدقت احدى هاتين القضيتين وكذبت
الاخرى لما اتفق من مساوات محمول
احداهما محمول الاخرى فقد اكتفى
المص بقوله قفى الذي هو عبارة عن
الاضطراد عن قولهم لذاته لان الاول
يخرج ما يخرجه الثاني وتقرير المص على
هذا الوجه من نفائس التحقيقات وبه
يندفع عن المص الاعتراض بان التعريف
غير مانع لصدقه على المثل المتقدمة
ونحوها ولم ار احدا اعترج عليه وفي تفسير
كلام المص هنا وجه اخر وابحاث
شريفة سمحنا بها في الشرح فان تكن
القضية شخصية او مهملة فنقضها
اي نقيضها على ان المصدر بمعنى
اسم الفاعل او منقوضها على انه بمعنى

اسم

اسم المفعول وهو الاشهر او المصدر باق
على معناه غير مؤول بحسب الكيف
حاصل ب ان تبدله اي الكيف فتبدل
الايجاب بالسلب والسلب بالايجاب فنقيض
زيد قائم زيد ليس بقائم وبالعكس
ونقيض الانسان حيوان عند المص
الانسان ليس بحيوان وبالعكس وعند
غيره نقيض المهملة انما هو كلية
تخالفها في الكيف لانها في قوة الجزئية
فنقيض الانسان حيوان لا شيء من
الانسان بحيوان ونقيض الانسان
ليس بحيوان كل انسان حيوان وما قررنا
به المتن هو الذي يدل عليه كلام المص
في شرحه فيكون قوله ان تبدله بدلا من
الكيف بدل اشتمال ويكون قوله بالكيف
خبرا والمقصود هو البدل اي فنقيضها
حاصل بتبديل الكيف كما تقول نفعني

زيد علمه اي علم زيد وكما جوز في
قوله صددت الكاس عنا ام عمرو
ولان الكاس مجراها اليمينا
ان يكون الكاس اسم كان ومجراها بدلا
منه واليمين خبر باعتبار البدل وان
تكن القضية محصورة بالسور
الكلي او الجزئي الموجب او السالب
فانقض بضد سورها المذكور
فيها فسور الايجاب الكلي الايجاب
الجزئي وبالعكس فاذا عرفت هذا فان
تكن القضية موجبة كلية نحو كل
انسان حيوان فنقيضها سالبة
جزئية وبالعكس وهي في المثال المذكور
ليس بعض الانسان بحيوان وبالعكس
وان تكن سالبة كلية نحو لا شيء من
الانسان بحجر فنقيضها موجبة
جزئية وبالعكس وهي في المثال المذكور
بعض

بعض الانسان حجر اذ لو لانتا كليتين جاز
كذبهما معا بان يكون موضوعهما اعم
من محمولهما ولو لانتا جزئيتين جاز
صدقهما معا بان يكون موضوعهما كذلك
والنقيضان لا يكذبان معا ولا يصدقان
معا وفي بعض النسخ بدل البيت الاخير
وان تكن سالبة جزئية
نقيضها موجبة كلية
واجر جميع ما ذكر في الشرطية مثال التناقض
فيها كلما كان هذا انسانا كان حيوانا
ليس كلما كان هذا انسانا كان حيوانا
فصل في تعريف واحكام العكس
هو لغة التبديل والقلب تقول عكست
حاشية الثوب اذا قلبتها وجعلت
اعلاها اسفلها وفي الاصطلاح يطلق
على القضية التي وقع التحويل اليها وعلى
المصدر وكل منهما ثلاثة اقسام عكس

عكس نقيض موافق وعكس نقيض مخالف
وعكس مستوى وهو الذى اقتصر عليه
عليه المصنف لانه اكثر استعمالا ولذا قيد بقوله
المستوى وعرفه على انه مصدر بقوله العكس
المستوى قلب اى تبديل جزئى القضية
اى الموضوع والمحمول فى المحملية والمقدم
والتالى فى الشرطية فخرج قلب جزئى
غير القضية كالمركب الاضافى كما يسمى
عكسا فى الاصطلاح وخرج عكس النقيض
الموافق فانه قلب نقيضيهما وعكس
النقيض المخالف فانه قلب احدهما ونقيض
الاخر وسنذكرهما ولم يقيد القضية
بكونها ذات ترتيب طبيعى وهو فى ذلك
موافق للكثير من العلماء ممن عرف العكس
وقد اعترض عليهم بدخول المنفصلة مع
انها لا عكس لها اصطلاحا لانها لا ترتيب
طبيعيا بين جزئيها وتجاب بانه لا يحتاج

الى

الى هذه الزيادة لان قوله قلب جزئى القضية
يقتضى ان كل واحد له موضع طبيعى والا لم
يكن عكسا وعبارة المصباح احسن من قول
بعضهم ان يصير الموضوع محمولا والمحمول
موضوعا لتناولها الشرطيات المتصلة مع
جعا الصدق بمعنى انه اذا كان الاصل
صادقا فعكسه كذلك لان العكس
لازم للقضية وصدق الملزوم يستلزم
صدق اللازم وليس المراد صدقهما فى الواقع
بل ان يكون الاصل بحيث لو فرض صدقه
لزم صدق العكس ولذا عبر بعضهم
بالتصديق لان التصديق لا يتعلق
وقوع الصدق فخرج بهذا القيد قلبهما
الا مع بقاء الصدق كقولنا فى عكس
كل انسان حيوان كل حيوان انسان
فلا يسمى هذا عكسا وترك المصنف الكذب
لانه لا يلزم من كذب الملزوم كذب

اللازم فان قولنا كل حيوان انسان كاذب مع
صدق عكسه وهو بعض الانسان حيوان
ولم يقل مع بقا الصدق على وجه اللزوم
لاخراج نحو كل ناطق انسان اذا جعلته
عكسا لكل انسان ناطق فانه صادق
لكن الصدق فيه اتفاقي لما اتفق من
مساواة المحمول للموضوع بدليل تخلفه
في عكس كل انسان حيوان لو عكستها كلية
وكذا بعض الانسان ليس بحجر اذا عكسته
الى بعض الحجر ليس بانسان فانه صادق
لكن صدقه اتفاقي لما اتفق من مباينة
الموضوع للمحمول تباينا كليا اذ يتخلف
في نحو بعض الحيوان ليس بانسان والجواب
عن المص انه لا حاجة الى هذه الزيادة
لان قوله مع بقا الصدق يغني عنها لان
المراد ببقا الصدق لزومه وعكس الكلية
الموجبة كنفسها لا يلزم معه الصدق

وكذا

95

وكذا عكس الجزئية السالبة مع ان عكس نحو
كل انسان ناطق الى كل ناطق انسان خارج
ايضا بقوله الا الموجبة الكلية فعوضوها
الموجبة الجزئية ومع بقا الكيفية اي
الايجاب والسلب بمعنى ان الاصل اذا كان
موجبا يكون العكس موجبا او سالبا
فسالبا وهذا يخرج قلبهما لا مع بقا الكيفية
كقولك في عكس بعض الانسان حيوان
ليس بعض الحيوان بانسان فلا يسمى
هذا عكسا في الاصطلاح ومع بقا الكم
اي الكلية والجزئية الا كم الموجب
بحذف التا ترخيما للضرورة اي
الموجبة الكلية نحو كل انسان حيوان
فلا يبقى في عكسها بل تبدل كليتها بالجزئية
واليه اشار بقوله فعوضوها اي المناطقة
الموجب بحذف التا كالامر الجزئية
وهي في المثال المذكور بعض الحيوان

انسان وكذا اما في قوتها وهي الشخصية
ان كان محمولها والا فكنفسها وهذا
القيد الاخير لم نجده لغير المص في تعريف العكس
وهو حسن وقد تقدم ان القضايا ثمانية
اقسام اربع موجبات وهي الشخصية
والكلية والجزئية والمهملة واربع مثلها
سوالب فالاربع الموجبات عكس كل واحدة
منها بالمستوى جزئية موجبة فقولك
زيد حيوان عكسه بعض الحيوان زيد
وكل انسان حيوان وبعض الانسان
حيوان والانسان عكسه بعض الحيوان
انسان ويصح عكس المهملة الموجبة
الى مهملة وكل ذلك داخل في تعريف المص
واما الاربع السوالب فلا ينعكس منها
الا الكلية والشخصية فينعكسان
كانفسهما فعكس لا شيء من الانسان
بحجر لا شيء من الحجر بانسان وعكس ليس

زيد

زيد بحجر لا شيء من الحجر بزيد لان
الشخصية في حكم الكلية واما الجزئية
السالبة والمهملة السالبة فلا عكس لهما واليه
اشار بقوله والعكس المستوى لازم
لغير ما وجد به اي فيه اجتماع الخستين
وهما الجزئية والسلب والذي وجدا فيه
هو الجزئية السالبة فاقتصد اي توسط
في الامور وهو تتميم للبيت فالجزئية
السالبة لا عكس لها لزوما بدليل الانتقاض
بمادة يكون الموضوع فيها اعم من
المحمول فيصدق سلب الاخص عن بعض
افراد الاعم ولا يصدق سلب الاعم
عن بعض افراد الاخص فيصدق نحو بعض
الحيوان ليس بانسان ولا يصدق بعض
الانسان ليس بحيوان لصدق نقيضه
وهو كل انسان حيوان وقيدنا بقولنا
لزوما لانه يصدق عكسها في بعض

المواد اذ يصدق بعض الانسان ليس
بحجر ويصدق عكسه ايضا وهو بعض
الحجر ليس بانسان ومثلها اى التى اجتمع
فيها الخستان فى عدم لزوم العكس
المهملة السلبية نحو الحيوان ليس بانسان
لانها اى المهملة السلبية فى قوة الجزئية
الجزئية السالبة كما تقدم فالمثال
المذكور فى قوة بعض الحيوان ليس بانسان
وخرج بالمستوى عكس النقيض فانه
يلزم ما وجد فيه اجتماع الخستين
والعكس الاصطلاحى مطلقا فى مرتب
بالطبع والمراد به ما يقتضى المعنى ترتيبه
بحيث لو ازيل تغير المعنى ويفسر
الترتيب بالطبع ايضا بكون الثانى
يتوقف على الاول ولا يتوقف الاول
على الثانى والمرتب بالطبع من القضايا
هو الحملية والشرطية المتصلة وجميع

ما تقدم

ما تقدم من الاحكام شامل للشرطية المتصلة
مثلا كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا
تنعكس الى جزئية موجبة وهى قد يكون
اذا كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة
وليس العكس فى مرتب بالوضع اى الذكر دون
الطبع وهو المنفصلة نحو اما ان يكون
العدد زوجا واما ان يكون فردا فاذا بدلنا
طرفيها وقلنا اما ان يكون العدد فردا واما
ان يكون زوجا لم يسم هذا التبديل عكسا
لان الترتيب بين طرفيها ليس طبيعيا اى
يقتضيه المعنى بحيث لو ازيل تغير المعنى
بل الترتيب الذكرى فى ذلك موكول الى اختيار
المتكلم اذ المعنى فيه متحد بدل او لم يبدل
واما عكس النقيض الموافق فهو تبديل كل
واحد من طرفى القضية ذات الترتيب الطبيعى
بنقيض الاخر مع بقاء الصدق والكيف على
وجه اللزوم نحو كل انسان حيوان كل ما ليس

حيوان هو ليس بانسان وامّا عكس النقيض
المخالف فهو تبديل الطرف الاول من القضية
ذات الترتيب الطبيعي بنقيض الثاني والثاني
بعين الاول مع بقاء الصدق دون الكيف
على وجه اللزوم نحو كل انسان حيوان
لا شيء من ما ليس بحيوان بانسان ويسمى
هذا مخالفا للتخالف طرفيه ايجابا وسلبا
والذي قبله موافقا للموافقتهما وتفصيل
احكام هذين العكسين مذكور في المطولات
ولما فرغ رحمه الله تعالى من مبادي التصورات
ومقاصدها ومن مبادي التصديقات
شرع في اسنى المطالب واعلى المقاصد
وهو مقاصد التصديقات وهي الحجج
ويقال لها القياس فقال

باب في القياس

ووجه كونه اسنى
المطالب ان المستفاد منه تصديق ومن
غيره تصور والتصديق اشرف من التصور

لاشتماله

لاشتماله على النسبة التي هي اشرف اجزاء
القضية وهو لغة تقدير شيء على مثال
شيء آخر واصطلاحا ما اشار اليه بقوله
ان القياس قول ملفوظ او معقول من
قضايا صورا اي ركب بصورة
مخصوصة فقول جنس خرج عنه المفرد
لان القول عند المناطقة خاص بالمركب
وتوله من قضايا صورا اخرج المركب
الذي ليس بقضية والقضية الواحدة
وانه لزمها لذاتها قول آخر كعكسها
المستوي او عكس نقيضها والمركبة
نحو زيد قائم لا دائما لا يطلق عليها
انها قضيتان وان كانت في قوة القضيتين
والمراد ان القياس مؤلف من قضيتين
فالكثر على القول بان القياس يتألف من اكثر
من قضيتين كما سيأتي بيانه فالمؤلف
من قضيتين كقولنا العالم متغير وكل

متغير حادث يلزم عنهما قول اخر وهو
العالم حادث والمولف من اكثر كقولنا النباش
اخذ للمال خفية وكل اخذ للمال خفية سارق
وكل سارق تقطع يده فهذا مولف من ثلاث
قضايا يلزم عنها قول اخر وهو النباش تقطع
يده والاول يسمى بسيطا والثاني مركبا وليس
ذكر الماتن كيفية تركيب القياس المركب
فيما ياتي تكرار الما هنا لان تعريف القياس
الشامل للبسيط والمركب لا يقتضي معرفة
كيفية تركيب القياس المركب بخصوصه
متميزا عن البسيط والحق ان القياس المركب
راجع الى اقيسة بسيطة في الحقيقة مستلزما
حال من ضمير صور اخرج الاستقرا والتمثيل
والضروب العقيمة التي لا يقطع بصدق
لازمها لامكان تخلف مدلولها عنها وفي
اخراج الاستقرا والتمثيل بما ذكر بحث ذكرته
في الشرح وفي حاشيتي على شرح ايساغوجي

لشيخ

لشيخ الاسلام بالذات اي بذاته قال
عوض من الضمير اخرج العقيمة التي
يقطع بصدق لازمها لخصوص المادة
فانه يستلزم لا شيء من الانسان بصهال
لكن لا بالذات بل لصحة ذلك في المادة اتفاقا
واخرج نحو قياس المساواة وهو ما يتركب
من قضيتين متعلق محمول اولاهما
موضوع الاخرى نحو زيد مساو لعمرو
وعمرو مساو لبكر فان هاتين القضيتين
مستلزمتان زيد مساو لبكر لا لذاتيهما بل بواسطة صدق مقدمة اجنبية
وهي ان مساوي المساوي لشيء مساو
لذلك الشيء ولذلك صدق هذا اللازم فلو لم تصدق
لم يستلزم القياس شيئا كما اذا قلنا الانسان
مباين للفرس والفرس مباين للناطق لا يلزم
منه ان الانسان مباين للناطق لان مباين
المباين لشيء لا يلزم منه ان يكون مباينا لذلك
الشيء وكذا اذا قلنا الواحد نصف الاثنين

والاثنان نصف الاربعة لا يلزم منه ان
يكون الواحد نصف الاربعة لان نصف النصف
لشيء لا يكون نصفا له قولا اخر اي لا يكون
عين احدى المقدمتين فاذا قلت كل
انسان حيوان وكل حيوان جسم انتج كل
انسان جسم وهو ليس عين احدى
المقدمتين فاخرج بقوله قولا اخر القضيتين
المستلزمتين لاحداهما لان اللازم ليس
قولا اخر فان قلت التعريف شامل
للقضيتين المستلزمتين لعكسهما فلا يكون
مانعا قلت لا نسلم ذلك اذ هذا خارج بقوله
قولا لانه افرده فدل على ان مراده بالقول الواحد
والقضيتان المذكورتان يستلزمان قولين
لا قولا واحدا والمراد باللزوم ما يعم البين
وغيره فيتناول القياس الكامل وهو الشكل
الاول وغير الكامل وهو باقي الاشكال والمراد انه
يستلزم متى سلم ولا يشترط ان يكون مسلما بالفعل

ليدخل

ليدخل في التعريف القياس الذي مقدماته صادقة
كما مر والذي مقدماته كاذبة كقولنا كل انسان
جماد وكل جماد حمار فهذا وان كان مؤلفا
من قضيتين كاذبتين الا انه بحيث لو سلم
استلزم ان كل انسان حمار لان القياس يجب
ان يعرف بتعريف للخطابة والسفسطة
والجدل والشعر والبرهان لان هذه كلها اقيسة
ولزوم الشيء للشيء كون الشيء بحيث لو وجد
وجد لازمه وان لم يوجد في الواقع وانما قال
من قضايا ولم يقل من مقدمات لئلا يلزم الدور
لانهم عرفوا المقدمة بانها ما جعلت جزء
قياس فاخذوا القياس في تعريفها فلو
اخذت هي ايضا في تعريفه للزم الدور ثم
القياس عندهم اي المناطقة قسمان فمنه اي
القياس ما يدعى اي يسمى بالاقتراني
وهو الذي دل على النتيجة بقوة
اي بقوته اي معناه يعني ان النتيجة

تكون اجزاوها متفرقة فيه ولا تكون
مذكورة فيه بهيئتها الاجتماعية مثلا
كل جسم مؤلف وكل مؤلف حادث ينتج
كل جسم حادث فهذه النتيجة لم تذكر
بهيئتها الاجتماعية في القياس
بل ذكرت فيه متفرقة وان شئت
قلت هو الذي لم تذكر فيه النتيجة ولا
نقيضها بالفعل وهذا بخلاف الاستثنائي
كما سياتي وسمي اقترانيا لاقتران الحدود
فيه بلا استثناء واختص القياس الاقتراني
بالحملية هذا ما ذهب اليه المص كابن الحاجب
ومع كون ابن سينا هو الذي استخرج
الاقيسة المركبة من الشرطيات اورد
تشككات في انتاج المتصلتين منه
والمتصلة والحملية ولذا قدح في المتصلتين
اثير الدين وغيره بما هو مذكور في مختصر
العلامة ابن عرفة وغيره وقد اجيب

عن

عن ذلك باجوبة مذكورة في المختصر
المذكور وغيره ويحتمل ان المص والامام
ابن الحاجب ارادا ما يتكلم فيه هنا لقلة
جدوى غيره او انهما نزلاه منزلة العدم
لذلك اشار للاول العضد وللثاني ابن هارون
مثاله من الشرطيات كلما كان الانسان
ناطقا كان حيوانا وكلما كان حيوانا
كان جسما ينتج كلما كان الانسان ناطقا
كان جسما وان ترد تركيبه اي القياس
فركبا اي اجمع مقدماته المراد بها هنا
وفيما ياتي ما فوق الواحدة على ما وجبا
من الاتيان بوصف جامع بين طرفي
المطلوب وهو الحد المكرر وبه حصلت
المقدمتان احداهما مشتملة على موضوع
المطلوب او مقدمه والاخرى على محموله
او تاليه ومن اندراج الاصغر تحت الاوسط
في الاقتراني كما سياتي ورتب المقدمات بان

تقدم الصغرى على الكبرى في الاقتران
على الوجه الخاص وهو كون الصغرى موجبة
والكبرى كلية في الشكل الاول مثلا حتى
يستلزم النتيجة والا ما استلزم شيأ
مثلا اذا قلت في برهان حدوث العالم وهو
ما سوى الله جل وعلا العالم متغير وكل
متغير حادث فان ترتيب هاتين القضيتين
المعلومتين على الوجه الخاص من كون الاولى
موجبة والثانية كلية يوصل من الصبح
له بالبرهان صدقها الى العلم بان العالم
حادث لاندراج العالم في موضوع الكبرى
وانظر صحتها اى المقدمات
متميزا من فاسد من حيث
النظم بان لا تنتا سالبتين او جزئيتين
اذ لا انتاج من سالبتين ولا جزئيتين
ومن حيث المادة بان لا تنتا كذبتين
او احداهما مختبرا لها بالاستدلال عليها

ان كانت

ان كانت نظرية هل هو بقينية اولا وهل
دلي على تاليف منتج اولا وهذا بيان للوجه
الخاص الذي يكون عليه الترتيب الذي
ذكره سابقا فلا يقال هذا تكرار لما تقدم
فان لازم المقدمات من حيث
قد تيقن صدقه وعدم تيقنه بحسب
المقدمات ان فان تيقن صدق
المقدمات والتفاتر وطها من حيث
الصورة تيقن صدق لازمها وان لم
يتيقن ذلك لم يتيقن صدق لازمها
بل يحتمل حينئذ الصدق والكذب فاذا قلت
كل انسان حماد وكل حماد حمار فهما فان
كاذبتان وتيجتهما كل انسان حمار وكاذبة
فاذا ابدلت الكبرى بقولك كل حماد ناطق
كانت النتيجة صادقة وهي كل انسان
ناطق مع كذب المقدمتين فليس معنى كلام
المصنف انه يلزم من كذب المقدمات او بعضها

كذب النتيجة ولذا قدرنا في علامة ما يصح
به المعنى واعلم ان موضوع النتيجة يسمى
اصغر لكونه في الغالب اقل افرادا من الاوسط
والاكبر ومحمولها يسمى اكبر لكونه في الغالب
اكثر افرادا والمكرر في المقدمتين يسمى اوسط
ووسطا لتوسطه وجمعه بين الطرفين
ومثل الموضوع والمحمول والحملية المقدم
والتالي والشرطية والمقدمة التي فيها
الاصغر تسمى الصغرى لاشتمالها على
الاصغر والتي فيها الاكبر تسمى الكبرى
لاشتمالها على الاكبر وانما قدمنا ذلك لان
كلام سيأتي في كلام المصنف بعضه لتوقف فهم
كلام المصنف عليه وما هي من المقدمات
صغرى يجب اندراج اصغرها اي كل
فرد فرد من افراده في مفهوم او وسط
الكبرى ولو كان مساويا للاصغر لان
ماهية كل شخص او عارضه اعم من ذاته

بل ولو كان الاوسط اخص كبعض الحيوان
انسان وكل انسان ناطق هذا في الاقتراني
واما الاستثنائي فيرجع الى الشكل الاول بان
يقال مضمون التالي امر محقق ملزومه
وكل ما تحقق ملزومه تحقق او مضمون
المقدم امر انتفى لازمه وكل ما انتفى لازمه
منتفي هذا حاصل ما نقله شيخنا
العلامة اليوسي في حاشية شرح الكبري
عن السعد وعلى هذا اجرى ما ذكره ابن سينا
من ان حصول العلم بالمقدمتين في الذهن
ليس كافيا في حصول النتيجة بل لا بد
من علم ثالث وهو التفطن لاندراج الصغرى
تحت الكبرى كما اذا علمت ان هذا بغلة
وكل بغلة عاقر فلا ينتج ان هذه عاقر
حتى تتفطن الى ان هذه البغلة فرد من افراد
الكلية ليلزم الحكم على الفرد قال شرف الدين
ابن القطسائي وما ذكره حق فانك اذا قلت

النبيذ مسكر وكل مسكر حرام لم يندرج
النبيذ في الحرمة الا من حيث كونه فردا
من افراد المسكر فلا بد من التفطن له الا انه
معلوم في ضمن العلم بان هذا ترتيب
منتج فلا يكاد يخلو الذهن عن ذلك
عن ذكر المقدمتين على هذا الوجه قال الامام
السنوسي وعبارته في الطوالع الاشبه انه
لا بد بعد استحضار المقدمتين من ملاحظة
الترتيب والهيئة العارضين لهما
والا لما تفاوتت الاشكال في جلاء الانتاج
وخفائه انتهى وعليه يحمل ايضا قول
المص في الشرح لا بد ان تكون الكبرى اعم
من الصغرى فعلم مما تقرر وما قدرناه
في سبك المتن ان الصغرى ليست هي
بهيئتها وصورتها مندرجة في الكبرى
بل معنى اندراجها هو ما ذكرناه اولا
وحاصله ان المراد ان الاصغر مندرج

في مفهوم الوسط لينسحب عليه حكم الكبرى
لكن القوم تسامحوا في العبارة وذات حد
اصغر بالتنوين للضرورة وهو موضوع
المطلوب في الحملية ومقدمه في الشرطية
كما مرت الاشارة اليه هي صغراهما اي صغرى
المقدمتين لاشتمالها على الاصغر وذات حد
اكبر بالتنوين للضرورة وهو محمول
المطلوب في الحملية وتاليه في الشرطية كبراهما
اي كبرى المقدمتين لاشتمالها على الاكبر
وسمي الاصغر والاكبر والاوسط حدودا
لانها اطراف للقضية وتقدم وجه
التسمية بالاصغر والاكبر والاوسط
قال سيدي سعيد صغراهما مبتدا خبره
قوله قبله وذات حد اصغر وكذا قوله
كبراهما ويصح العكس انتهى واصغر
فذاك ذو اندراج في الاكبر بواسطة
اندراجه في الاكبر الذي صرح به المصنف

ذاك اى اعتبار الاسوار بالفرد له
اى لما ذكر من الهيئة المعتبر فيها الاسوار
يشار والضرب عبارة عن الهيئة
الحاصلة من اجتماع الصغرى والكبرى
باعتبار الاسوار فالضرب المخصوص كالمولف
من كليتين موجبتين اخص من الشكل
اى هو نوع منه وللمقدمات اى المقومتين
اشكال فقط اربعة اى اشكال اربعة
فقط وذلك بحسب الحد الوسط فحمل
للحد الوسط بصغرى ووضعه بكبرى
نحو كل انسان حيوان وكل حيوان جسم ينتج
بشكل اول وبديهى والمراد تدعى الهيئة
الحاصلة منه ذلك الترتيب ومكذا فى جميع
ما يأتى وحمله اى الحد الوسط فى الكل من
الصغرى والكبرى نحو كل انسان حيوان
وكل حيوان جسم ثانيا عرف
اى عرف حال كونه ثانيا ووضعه اى

فى الشرح مع حمل الاندراج فيما سبق على
الاندراج فى الوسط يندفع الاعتراض
بالتكرار ووسط وهو المكرر فى القياس
سواء كان موضوعا او محمولا او مقدما
او تاليا يلفى اى يترك لدى اى عند
الانتاج نحو كل انسان يوثق به عند الاحتياج
اليه فى التوصل الى المطلوب ويترك عند
حصوله هذ فصل فى ذكر الاشكال
وشروطها وعدد ضروبها المنتجة
وما يتعلق بذلك الشكل عند هوله الناس
اى المناطقة يطلق عن اى على هيئة
قضيتى قياس اى الهيئة الحاصلة
من اجتماع الصغرى والكبرى باعتبار طرفى
المطلوب به الحد الوسط واحترز عن قضيتى
غير القياس كقولنا كل انسان حيوان
وكل فرس صاهل فلا يسميان شكلا ولا ضربا
من غير ان تغير الاسوار اذ اى وقت

ذاك

الحد الوسط في الكل من الصغرى والكبرى
نحو كل انسان حيوان وكل انسان جسم ثالثا
الف اي الف حال كونه ثالثا ورابع الاشكال
عكس الاول اي يكون الحد الوسط فيه
موضوعا في الصغرى محمولا في الكبرى
نحو كل انسان حيوان وكل ناطق انسان
وهذا الشكل اسقطه بعضهم لبعده عن
الطبع جدا واول من استخرجه جالينوس
والحق انه معتبر في الانتاج وكالمحمول
والموضوع فيما تقدم من الحمليات
المقدم والتالي في الشرطيات وهي على
الترتيب المتقدم في التكمل
فالشكل الاول اكملها ويسمى عندهم
بالشكل الكامل لانه المنتج للمطالب الاربعة
الموجبة الكلية والجزئية والسالبة
الكلية والجزئية ولانه على النظم الطبيعي
وهو الانتقال من الموضوع الى الحد الوسط

ثم

ثم منه الى المحمول حتى يلزم الانتقال
من الموضوع الى المحمول لكونه فردا من
افراد الوسط ثم الثاني لانه اقرب الاشكال
الباقية اليه لمشاركته اياه في صغراه التي
هي اشرف المقدمتين لاشتمالها على موضوع
المطلوب الذي هو اشرف من المحمول
لان المحمول انما يطلب لاجله ايجابا
وسلبا ثم الثالث لان له قربا ما اليه
لمشاركته اياه في اخس المقدمتين
بخلاف الرابع فلا قرب له اصلا لمخالفته
اياه فيهما وبعده عن الطبع جدا فحيث
عن هذا النظام اي النظم بمعنى الترتيب
على الوجه المتقدم يعدل بان لم يتكرر
الحد الوسط كما تقدم في القياس فاسد
النظام وقد اخذ في شروط الاشكال
مبتدا بالاول منها فقال اما الشكل الاول
فشرطه اي شرط انتاجه بحسب الكيف الايجاب

في صغراه وبحسب الكم ان تورد كلية

كبراه اذ لو انتفى ايجاب الصغرى لم يندرج
الاصغر في الوسط واضطربت النتيجة
فقد تصدق نحو لا شئ من الانسان بحجر
وكل حجر جماد وقد تكذب كما لو قلت بدل
الكبرى وكل حجر جسم ولو انتفت كلية
الكبرى جاز كون الاصغر غير مباين
لد الاكبر فتضطرب ايضا فقد تصدق
نحو كل انسان حيوان وبعض الحيوان
ناطق وقد تكذب كما لو قلت بدل الكبرى
وبعض الحيوان فرس وضروبه كضروب
سائر الاشكال بحسب القسمة العقلية
ستة عشر لان كلا من مقدمتيه اما موجبة
او سالبة وكل منهما اما كلية او جزئية
واثنان في اثنين باربعة واما المهملة
ففي قوة الجزئية واما الشخصية ففي حكم
الكلية في جميع الاشكال وتوليدهم لانها تتبع

في كبرى الشكل الاول استدلال على كونها
في قوة الكلية الا ان ذلك يختص بالشكل الاول
كما سبق الى بعض الاوهام بل هي في حكم
الكلية في غير الاشكال بدليل انها تنعكس
بعكس النقيض الى كلية اذا كانت موجبة
نحو زيد حيوان يكذب ان الكلية تنعكس كذلك
ووجه كونها في حكم الكلية انهما اشتركا
في انهما لم يخرج عن موضوعهما فرد مما
تتضمنه الاربع الصغريات في الاربع الكبريات
فالحاصل منها ستة عشر يسقط منها
بشرطي انتاج الثاني اثنا عشر عقيمة
ثمانية منها الاول حاصلة من ضرب
الكلية والجزئية السالبتين الصغريين
في الاربع الكبريات واربعة الثاني حاصلة
من ضرب الجزئية الموجبة والجزئية
السالبة الكبريين في الكلية والجزئية
الموجبتين الصغريين هذا طريق الاسقاط

واما طريق التحصيل فان تقول الصغرى
لا تكون الا موجبة فهي اما كلية او جزئية
والكبرى لا تكون الا كلية فهي اما موجبة
او سالبة واثنان في اثنين باربعة
فضروبه المنتجة اربعة الضرب
الاول موجبتان كليتان نحو كل انسان
حيوان وكل حيوان جسم والنتيجة موجبة
كلية وهي كل انسان جسم الثاني كليتان
والكبرى سالبة والصغرى موجبة نحو
كل وضوء عبادة ولا شيء من العبادة
بمستغن عن النية والنتيجة سالبة
كلية وهي لا شيء من الوضوء بمستغن
عن النية الثالث موجبتان والصغرى
جزئية والكبرى كلية نحو بعض الوضوء
عبادة وكل عبادة تفتقر الى نية الرابع
صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة
كلية نحو بعض الوضوء عبادة ولا شيء
من العبادة بمستغن عن النية ينتج
سالبة جزئية وهي ليس بعض الوضوء بمستغن

عن

عن النية وانما كانت النتيجة سالبة
في الثاني والرابع وجزئية في الثالث والرابع
ايضا لان النتيجة تتبع المقدمتين
في الخسة وهي السلب والجزئية ووجه
ترتيب هذه الضروب مذكور في المطولات
والشكل الثاني مبتدا بحذف اليا منه
وذلك في النثر قال تعالى الكبير المتعال
ان يختلفا اي المقدمتان في الكيف اي
الايجاب والسلب مع كلية الكبرى ان
وصلتها مبتدا ثان خبره قوله له
شرط وقع وجملة المبتدا الثاني وخبره
خبر الاول اي اختلاف المقدمتين مع
كلية الكبرى شرط واقع لانتاج الثاني
اذ لو كانتا موجبتين او سالبتين لم يلزم
توافق الاصغر والاكبر ولا تباينهما
فتضطرب النتيجة اما في الموجبتين
فلانه يصدق كل انسان حيوان وكل ناطق

حال او صفة مقدمة ووقع صفة اخرى وعائد المبتدا الاول الضمير في له اه مولف ويصح ان يكون خبر المبتدا الثاني جملة له شرط وقع بجعل شرط مبتدا ثالث وجملة وقع خبره وله في موضع الحال ويكون عائد الاول الضمير في له وعائد الثاني الضمير المستكن في الجار والمجرور الواقع حالا وعائد الثالث المستكن في وقع اه

قوله لم يلزم توافق الاصغر والاكبر اي عند ايجابهما ولا تباينهما اي عند سلبهما ومدار الانتاج على التوافق حتى تكون النتيجة موجبة او التباين حتى تكون سالبة وحيث لم يتحقق ولم يلزم توافق عند ايجابهما ولا التباين عند سلبهما وجب العدول الى اعتبار اختلافهما اللازم له التباين اه

اي اما اضطرابهما اي اختلافهما في الموجبتين

حيوان والحق الايجاب ولو بدلنا الكبرى
بقولنا وكل فرس حيوان لكان الحق السلب
واما في السالبتين فلانه يصدق لاشيء
من الانسان بحجر والحق السلب ولو
بدلنا الكبرى بقولنا وبعض ما هو انسان ناطق
بحجر لكان الحق الايجاب ولو كانت
الكبرى جزئية لم يلزم من نفي الاكبر عن شيء
من افراد الاصغر لان المفهوم من
القياس حينئذ مناقاة الاصغر لبعض
افراد الاكبر وذلك لا يستلزم نفي مفهوم
الاكبر عن الاصغر فنضطر الى النتيجة
الظرفية كقولنا كل انسان حيوان وبعض الجسم
ليس بحيوان والحق الايجاب ولو قلنا وبعض
الجسم ليس بحيوان والحق الايجاب
ولو قلنا وبعض الحجر ليس بحيوان لان الحق
السلب وكقولنا لاشيء من الانسان بفرس
وبعض الحيوان فرس والحق الايجاب

ولو

ولو قلنا وبعض الصاهل فرس لكان
الحق السلب فسقط بالشرط الاول الثانية
الموجبتان مع الموجبتين باربعة والثالثة
مع السالبتين باربعة والثاني اربعة الجزئية الموجبة
كبرى مع السالبتين الكلية والجزئية
صغريين والجزئية السالبة كبرى مع الموجبتين
الكلية والجزئية صغريين فتبقى اربعة
منتجة هذا طريق الاسقاط وطريق
التحصيل ان تقول الكبرى لا تكون الا كلية
فهي اما سالبة فلا تنتج الا مع الموجبتين
صغريين فتلك اربع الاول من موجبة
كلية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو كل انسان
حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان فلا شيء من الانسان
بحجر الثاني عكسه نحو لا شيء من الحجر بحيوان
وكل انسان حيوان فلا شيء من الحجر بانسان
الثالث من موجبة جزئية صغرى وسالبة
كلية كبرى نحو بعض الحيوان انسان ولا شيء

من الحجر بانسان فبعض الحيوان ليس
بحجر الرابع من سالبة جزئية صغرى
وموجبة كلية كبرى نحو ليس بعض الحيوان
بانسان وكل ناطق انسان فبعض الحيوان
ليس بناطق فلا ينتج هذا الشكل الا سالبة
لان احدى مقدمتيه لا تكون الا سالبة
والشكل الثالث شرطه بحسب الكيف
الايجاب في صغراهما اي المقدمتين
وبحسب الكم ان ترى كلية احداهما
اذ لو كانت الصغرى سالبة لم يلزم التقاء
الاصغر بالاكبر اثباتا ولا نفيا فتضطرب
النتيجة فقد تكون صادقة كما اذا قلت
لا شيء من الانسان بحجر وكل انسان ناطق
فلا شيء من الحجر بناطق وقد تكون كاذبة كما
اذا ابدلت الكبرى بقولك كل انسان جسم ولو لم
تكن احداهما كلية بان كانتا جزئيتين معا
جاز كون البعض من الوسط المحكوم عليه

بالا

بالاصغر غير البعض المحكوم عليه بالاكبر
فلا يلزم لذلك التقاء الاصغر بالاكبر اثباتا
ولا نفيا فتضطرب ايضا نحو بعض الحيوان
انسان وبعض الحيوان ناطق فالنتيجة
صادقة ولو قلت بدل الكبرى وبعض الحيوان
~~ناطق فالنتيجة صادقة ولو قلت بدل الكبرى~~
وبعض الحيوان فرس لكانت كاذبة فسقط
بايجاب الصغرى ثمانية اضرب حاصلة
من ضرب السالبتين صغريين في الاربع كبريات
وباشتراط كون احداهما كلية اثنان الموجبة
الجزئية صغرى مع الجزئية الموجبة او السالبة
كبرى فضروبه المنتجة ستة هذا طريق
الاسقاط وطريق التحصيل ان تقول الصغرى
لا تكون الا موجبة فاذا كانت كلية انتجت
مع الاربع كبريات واذا كانت جزئية
انتجت مع الكليتين الموجبة والسالبة كبريين
فتلك ستة الاول من موجبتين كليتين ينتج

موجبة جزئية نحو كل حيوان جسم وكل
حيوان نامي فبعض الجسم نامي الثاني من كليتين
والكبرى فقط سالبة نحو كل انسان حيوان
ولا شيء من الانسان بفرس فبعض الحيوان
ليس بفرس وجعل هذا الضرب ثانيا هو طريق
ابن سينا وعليه درج الكاتبي ومن تبعه
واختاره الامام السنوسي في شرح مختصره
وجعل ابن الحاجب وجماعة ثاني ضروب
هذا الشكل ما هو مركب من موجبتين والكبرى
فقط كلية وقال بعض الفضلاء ما اعتبره ابن
الحاجب ينتج الايجاب وما اعتبره غيره
ينتج السلب والايجاب افضل انتهى وكان
من درج على الاول اعتبر كلية المقدمتين
الثالث من موجبتين والكبرى فقط
كلية نحو بعض الحيوان انسان وكل حيوان
جسم فبعض الانسان جسم الرابع من
موجبتين والكبرى فقط جزئية نحو كل

انسان

انسان حيوان وبعض الانسان جسم فبعض
الحيوان جسم الخامس من موجبتين جزئية
صغرى وسالبة كلية كبرى نحو بعض
مجهول الصفة غائب ولا شيء من مجهول
الصفة يصح بيعه فبعض الغائب
ليس هو يصح بيعه السادس من موجبة
كلية فسالبة جزئية نحو كل حيوان جسم
وبعض الحيوان ليس بفرس فبعض الجسم
ليس بفرس وفي تقديم الرابع على الخامس
خلاف فصاحب الشمسية جعل الموجبة
الجزئية مع السالبة الكلية رابعا والموجبة
الكلية مع الموجبة الجزئية كبرى الشكل
الاول والامام السنوسي كصاحب الكشف
عكس نظرا الى تقديم الموجبتين وشكل
رابع شرطه عدم جمع الخستين
من جنس واحد كسالبتين او جزئيتين
او من جنسين اي جنس الكم وجنس

الكيف كجزئية سالبة ولو في مقدمة
واحدة كهذه وخسة الكيف السلب
وخسة الكم الجزئية الا بصورة
اي فيها وهي ما اذا كانت الصغرى
موجبة جزئية فيشترط ان
تكون الكبرى معها سالبة كلية
ففيها بنتيجتين اي يظهر جمع
الخستين وتقرير ذلك ان الصغرى
اما ان لا تكون موجبة جزئية
او تكون فان كان الاول فشرط
انتاجه ان لا تجتمع فيه خستان
وان كان الثاني فشرط انتاجه ان
تكون الكبرى سالبة كلية وبراهين
ذلك على ما ذكره الامام السنوسي ان القسم
الاول لو اجتمعت فيه خستان فاما
في مقدمتين او في مقدمة واحدة فان
كان في مقدمتين لم يكن ذلك الا اذا
كانتا

كانتا سالبتين او كانت الصغرى سالبة
والكبرى موجبة جزئية واياما كان
لا ينتج اما اذا كانتا سالبتين فلان
اخص القرائن منهما هو المركب
من سالبتين كليتين والاختلاف
الدال على العقم موجود فيه فانه
يصدق قولنا لا شيء من الانسان
بفرس ولا شيء من الصاهل بانسان
والحق الايجاب وهو قولنا كل فرس
صاهل ولو قلت بدل الكبرى ولا شيء
من الحمار بانسان لكان الحق السلب
وهو لا شيء من الفرس بحمار واما اذا كانت
الصغرى سالبة والكبرى جزئية موجبة
جزئية فلان اخص القرينتين
منهما هو المركب من السالبة الكلية
والموجبة الجزئية والاختلاف متحقق
فيه فانه يصدق قولنا لا شيء من الحيوان

جماد وبعض الجسم حيوان والحق الايجاب
وهو قولنا كل جماد جسم ولو قلت بدل الكبرى
وبعض المتحرك بالارادة حيوان كان الحق
السلب وهو قولنا لاشئ من الجماد بمتحرك
بالارادة وان كان اجتماع الجزئيتين في
مقدمة واحدة كما نتا سالبة جزئية مع
الموجبة الكلية والسالبة الجزئية اما
صغرى او كبرى واما كان يلزم الاختلاف
اما اذا كانتا صغرى فكقولنا ليس كل جسم
حيوانا وكل متحرك بالارادة جسم والحق
الايجاب وكل حيوان متحرك بالارادة
ولو قلت ليس كل حيوان انسانا وكل
فرس حيوان كان الحق السلب وهو بعض
الانسان ليس بفرس واما اذا كانتا كبرى
فكقولنا كل انسان حيوان وليس كل متحرك
بالارادة انسانا والحق الايجاب وهو كل
حيوان متحرك بالارادة ولو قلنا كل ناطق

انسان

انسان وليس كل فرس ناطقا كان الحق
السلب وهو بعض الانسان ليس بفرس
فهذه القرائن الاربع اخص ما اجتمع فيه
الحسان من القسم الاول واذا لم ينتج
الاخص لم ينتج الاعم واما القسم الثاني
وهو ما اذا كانت الصغرى جزئية موجبة
فلو لم تكن الكبرى معها كلية سالبة كانت
اما سالبة جزئية او موجبة بعقيمها
وكلاهما لاينتج اما السالبة الجزئية فلما علم
فيما سبق من عقمها مع الموجبة الكلية
هي التي اخص من الموجبة الجزئية واما الموجبة
فلان اخص الغريبتين منها ومن الموجبة
الجزئية هو المركب من الموجبة الجزئية
صغرى والموجبة الكلية كبرى والاخلاق
الموجب للعقم حاصل فيه كقولنا بعض الحيوان
انسان وكل ناطق حيوان والحق الايجاب
وهو بعض الانسان ناطق ولو قلت بدل

الكبرى وكل صاهل حيوان لكانه الحق السلب
وبعولا شئ من الانسان بصاهل فهذه براهين
عقم لم يوجد فيه شرط الانتاج وهذا الشكل
وبالله التوفيق تسقط باشتراط عدم اجتماع
الخسيس في القسم الاول ثمانية اضربه السالبة
الجزئية صغرى هي الكبريات الاربع والسالبة
الكلية صغرى هي غير الموجبة الكلية كبرى
فهذه ثمانية وباشتراط كونه الكبرى سالبة
كلية هي الموجبة الجزئية الصغرى الموجبة
الجزئية صغراه هي غير السالبة الكلية فهذه
ثلاثة اضربه الى الثمانية قبلها يجتمع احد عشر
كلها عقيم تبقى خمسة منتجة واما طريق
التحصيل في الصغرى فاما موجبة كلية وهي لا
تنتج الا الموجبة الكلية واما موجبة جزئية
وهي لا تنتج الا الثلاثة وهي ما عدا السالبة
الجزئية واما سالبة كلية وهي لا تنتج الا
مع السالبة الكلية ولا يصح ان تكون الصغرى

سالبة

سالبة جزئية لاجتماع خسيس فيهما المجموع
المنتج اذن خمسة اضرب الضرب الاول
من كليتين موجبتين ينتج موجبة جزئية
نحو كل انسان حيوان وكل ناطق انسان
فبعض الحيوان ناطق الثاني من موجبة
كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتج
موجبة جزئية نحو كل انسان فبعض الحيوان
وبعض الناطق انسان فبعض الحيوان
ناطق الثالث من كليتين والصغرى سالبة
نحو لا شئ من العبادة بمستغنى عن النية
وكل وضوء عبادة فلا شئ من الوضوء بمستغنى عن النية
بوضوء الرابع من كليتين والكبرى سالبة
عكس ما قبله نحو كل انسان حيوان ولا شئ من
الفرس بانسان فبعض الحيوان ليس بفرس
الخامس هو الصورة التي تجمع فيها الخستان
وهو ما ان من مقدمتين صغراهما موجبة
جزئية كبراهما سالبة كلية نحو بعض

الانسان حيوان ولا شيء من الفرس بانسان
فبعض الحيوان ليس بفرس هذا مذهب
الاقدمين وذهب بعض المتاخرين وتبعه
كثيرون الى ان ضروب الرابع المنتجة
ثمانية وجعلوا الشرط فيه احد امرين
ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى
او اختلافهما بالكيف مع كلية احداهما فالامر
الثاني يقتضي ان تنتج ثلاثة اضرب زائدة
على الخمسة السابقة وان اجتمع في كل من تلك
الثلاثة خستان فزاد واضربا سادسا وهو
جزئية سالبة صغرى وموجبة كلية كبرى
نحو بعض المستيقظ ليس بنائم وكل كاتب
مستيقظ فبعض النائم ليس بكاتب وضربا سابعا
وهو كلية موجبة صغرى وسالبة جزئية
كبرى نحو كل كاتب متحرك الاصابع وبعض
ساكن الاصابع ليس بكاتب فبعض متحرك
الاصابع ليس بساكن الاصابع وضربا

ثامنا

ثامنا وهو صغرى سالبة كلية وكبرى موجبة
جزئية نحو لا شيء من المتحرك بساكن وبعض
المنتقل متحرك فبعض الساكن ليس بمنتقل
لكن يشترط لانتاج هذه الاضرب الثلاثة
زيادة على ما مر شروط تطلب من المطولات
وقد رمزت الى ضروب كل شكل تسهيلا
لحفظها بقولي كم كهف له بر
كساه بها لذ كم له لاذ كم
بل لف سما كملا كالشكل الاول
كم بدر كوى سلما كم كان
كل بدير للوداد كلا كم لاح
بدر الليل سام كم كلما سرت له
بضروب الشكل فاكتملا فالكاف للكلية
الموجبة مقتطعة من كل واللام للسالبة الكلية
مختزلة من لا شيء والبا للموجبة الجزئية
ماخوذة من بعض والسين للسالبة
الجزئية ماخوذة من ليس بعض ويدل على

اول ضروب الثاني فراغ عدة ضروب الاول
وكذا الباقي ويدل على اول الرابع ايضا توالي
الكافين الذي في اول الشطر الاخير من البيت
الثاني لان المركب من الكليتين موجبتين
لا يكون الا اول ضروب شكل بالاستقراء
وتولى كل الشكل الثالث كضروب الشكل
الاول ويزيد الشكل الثالث بالضربين اللذين
بعد وهذا طريق صاحب الشمسية ومن
حذا حذوه فمنتج لشكل اول اربعة
كعدد ضروب الثاني ثم للترتيب
الذكري ثالث فمنتجه ستة والفاء زائدة
وشكل رابع بخمسة عند المتقدمين
وثمانية عند المتاخرين قد انتجا والباء بمعنى
في والخمسة ظرف للانتاج وظرف ايضا
للشكل من ظرفية العام في الخاص لان
الشكل اعم من تلك الخمسة اضرب وغير
ما ذكرته لن ينتجا فالضروب العقلية

باعتبار

باعتبار جميع الاشكال اربعة وستون
حاصلة من ضرب اربعة عدد الاشكال
في ستة عشر عدد الضروب فاذا اسقطت
المنتج وهو تسعة عشر على مذهب الاقدمين
في الشكل الرابع واثنان وعشرون على مذهب
المتاخرين فيه من اربعة وستين بقي خمسة
واربعون عقيمة على الاول واثنان
واربعون على الثاني وتتبع النتيجة
في جميع الاشكال الاقترانية الاخس اي
الخسيس من تلك المقدمات هكذا ركن
اي علم فان كان في كل منهما خسة تبعتها
واذا كانت المقدمتان موجبتين كانت النتيجة
موجبة والا فسالبة وان كانت احداهما
جزئية كانت النتيجة جزئية فان كانتا
كليتين لم تكن النتيجة كلية الا ان كان
الاصغر مسورا بالسور الكلي في الصغرى
او في عكسها فمن ذلك يعلم ان الشكل الثالث

لا ينتج كلية لان الاصغر فيه لا يدخل عليه
السور لكونه محمولا في الصغرى ولو عكست
فضيته انعكست جزئية لا محالة لكون الاصغر الا موجبة وكذا الشكل الرابع والاصغر
الثالث منه فانه ينتج كلية سالبة لان صغراه
كلية سالبة تنعكس كنفسها واما الشكل الاول
والثاني في حالة مرفيها ظاهر وهذه اشكال
الاربعة بالحملية منه القضايا مختصة وليس
مذكورا وهو الاشكال الاقترانية بالشرطي اي
منه وتقدم الكلام على ذلك في قوله واختص
منه بالحملية والحذف في بعض المقدمات اي
لبعضها صغرى او كبرى او النتيجة لعلم اي
خبر الحذف فمثال حذف الصغرى هذا اجد
لان كل فرد من اجد ومثال حذف الكبرى هذا اجد
لانه فرد ومثال حذف النتيجة هذا انسان
وكل انسان اجد هذا فرد من اجد وكل فرد من اجد حيوان الخ
وينتهي المقدمات ان لم تكن ضرورية الى

تقوله انعكست جزئية مثلا كل حيوان جسم
وكل حيوان ناطق من الضرب الاول من الشكل الثالث
وينعكس جزئية وهي بعض الجسم ناطق لان الاصغر
فيه ومحل الجسم محمول في الصغرى ولو عكست منه
الصغرى انعكست جزئية الى بعض الجسم حيوان لان
عكس الموجبة الكلية موجبة جزئية اه صبان

تقوله بالحملية مثلا كل انسان حيوان
وكل حيوان ناطق ينتج كل انسان ناطق
والمراد بالحملية ما ليست شرطية
اه والى تفسيرها بما تقوم
ان قوله هذا بقوله من القضايا
والاولى ان يقال ان المراد بالحملية
بل هذا احسن
ومثل ما قيل يقال في قوله بالعرضي
تقييد بحال
ربما يحكم بالمحصورة ما انتهى كلم
البيضاوي واعتذر عنها بما انتهى كلم
بقي الاقتران من اشكال طبائي لعدم تعرضه
ربما خص بالحملي وتقدم جوابه اه صبان

ذي ضرورة لما مر دور وهو توقف
الشيء على ما يتوقف عليه او تسلسل
وهو ترتيب امور على امر الى ما لا نهاية له
فذكر ما اي ما لزم الذي هو دور او تسلسل
على تقدير عدم انتهائها الى الضرورة فلزوم
الدور هو فيما اذا استدل على المتاخر بما يتوقف
على ذلك المتاخر ولزوم التسلسل هو فيما اذا توقف
الاول على ادلة متسلسلة لا غاية لها فان انتهى
الامر الى دليل غير ضروري مقدماته ولا
مسلمة لم يكف مثال ما مقدماته ضرورية
هذا العدد منقسم الى متساويين وكل منقسم
كذلك روح ومثال الاول ان نقول لو لم
يكن الله تعالى واجب الوجود لكان جائز
الوجود لكنه ليس جائز الوجود فهو واجب
الوجود اذ لو كان جائز الوجود لكان حادثا
لكنه ليس بحادث فليس جائز الوجود فهو
واجب الوجود اذ لو كان حادثا لافتقر

تقوله ذي ضرورة لما مر دور وهو توقف
الشيء على ما يتوقف عليه او تسلسل
وهو ترتيب امور على امر الى ما لا نهاية له
فذكر ما اي ما لزم الذي هو دور او تسلسل
على تقدير عدم انتهائها الى الضرورة فلزوم
الدور هو فيما اذا استدل على المتاخر بما يتوقف
على ذلك المتاخر ولزوم التسلسل هو فيما اذا توقف
الاول على ادلة متسلسلة لا غاية لها فان انتهى
الامر الى دليل غير ضروري مقدماته ولا
مسلمة لم يكف مثال ما مقدماته ضرورية
هذا العدد منقسم الى متساويين وكل منقسم
كذلك روح ومثال الاول ان نقول لو لم
يكن الله تعالى واجب الوجود لكان جائز
الوجود لكنه ليس جائز الوجود فهو واجب
الوجود اذ لو كان جائز الوجود لكان حادثا
لكنه ليس بحادث فليس جائز الوجود فهو
واجب الوجود اذ لو كان حادثا لافتقر

الى محدث لكنه ليس بمحتاج الى محدث فليس
بحادث اذ لو افتقر الى محدث لتعدد الاله
لكن الاله لا يتعدد فلا يفتقر الى محدث
اذ لو تعدد الاله لفسدت السموات والارض
لكنها لم يفسدا فلا يتعدد الاله وكونها لم
يفسدا ضروري بالمشاهدة وكذا اذا قلت
العالم صفاته حادثة وكل من صفاته حادثة
فهو حادث فتستدل على الصغرى بقولنا
العالم صفاته متغيرة وكل متغير حادث
والاولى من هاتين المقدمتين ضرورية
للمشاهدة وتستدل على الثانية منهما
بان التغير ان كان من عدم الى وجود كان
الوجود طاريا او من وجود الى عدم كان
الوجود جائزا والجائز لا يقع الا حادثا
وتستدل على الكبرى من القياس الاول وهو العالم صفاته
بقولنا كل من صفاته حادثة لا يعرى عن
الحوادث وكل ما لا يعرى عن الحوادث لا

وكل

وكل ما لا يسبق الحوادث فهو حادث
فقد انتهينا الى الضرورة ولا عبرة
باعتراض الفلاسفة على بعض تلك المقدمات
فان ذكر مكابرة **فصل في القياس**
الاستثنائي وهو المؤلف من مقدمتين
احداهما شرطية وتسمى كبرى والاخرى
تدل على وضع احد طرفيها او رفعه لينتج
وضع الاخر او رفعه وتسمى صغرى **ومثل**
اي القياس **ما** اي قياس او القياس الذي
يدعى اي يسمى **بالاستثناء** اي
لاشتماله على القضية الاستثنائية
وهي التي فيها حرف الاستثناء وهو لكن
وقال السيد سمي استثنائيا لان
المستدل ينطق بالمقدمة الاستثنائية
على ما ذكر في الشرطية فيضعه او يرفعه
والتعليل الاول يرجع الى هذا **يعرف**
بالشرطي باسكان الياء تخفيفا للوزن

لان احدى مقدمتيه شرطية بلا امتراء
اي شك وهو اي الاستثناء القياس الذي
دل على النتيجة او ضدها اي نقيضها
بالفعل بان تكون النتيجة بصورتها
مذكورة فيه او نقيضها كذلك لا بالقوة
اي بان تكون النتيجة متفرقة الاجزاء
في القياس كما سبق في الاقتراني مثال
الاول اي كون النتيجة مذكورة بالفعل
كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
لكن الشمس طالعة ينتج النهار موجود
وهو مذكور بصورته في القياس واعترض
بان النتيجة لا بد ان تكون خبرا او قضية
تحتمل الصدق والكذب والتالي ليس كذلك
لانه جزء قضية والجواب ان المعنى
ان صورتها مذكورة في القياس اي مثل
صورتها موجود فيه وان كانت المغايرة
حاصلة لان النهار موجود عند كونه

نتيجة

نتيجة قضية تحتمل الصدق والكذب
وعند كونه تاليا للشرطية جزء قضية
لا يحتمل صدقا ولا كذبا ثم الشرطية الموضوعة
في القياس الاستثنائي اما متصلة او
منفصلة فاشار الى الاولى بقوله فان
يك الشرطي اي القضية الشرطية ذا
اتصال اي متصلة وذكر باعتبار تاويل
الشرطية باللفظ انتج وضع اي اثبات
ذاك اي المقدم وضع التالي نحو كلما كان هذا
انسانا كان حيوانا لكنه انسان ينتج
انه حيوان وانتج رفع تال اي نفيه رفع
اول اي المقدم بان تقول في هذا المثال
لكنه ليس بحيوان ينتج انه ليس بانسان
ولا يلزم انتاج في اي من عكسهما
اي من رفع المقدم او وضع التالي لما انجلا
اي اتضح من انه قد يكون التالي اعم
من المقدم ولا يلزم من رفع الاخص رفع

الاعم ولا اثباته ولا من وضع الاعم وضع
الاخص ولا رفعه فلو قلت لكنه ليس بانسان
لم ينتج انه غير حيوان او قلت لكنه حيوان
لم ينتج انه انسان ولا انه غير انسان
وشرط انتاج الشرطية ان تكون موجبة
لزومية وان تكون كلية او ما في مادتها
او كون وضع اللزوم او العناد بعينه
وضع الاستثنا نحو ان قدم زيد الآن
فهو مكرم لكنه قدم الآن وان يكن
الشرطي منفصلا اي قضية منفصلة
فهي اما حقيقية او مانعة خلو فان كانت
حقيقية فوضع ذا اي احد طرفيها ينتج
رفع ذاك اي الطرف الاخر نحو اما ان
يكون الموجود قديما واما ان يكون
حادثا لكنه قديم ينتج انه ليس بحادث
او لكنه حادث ينتج انه غير قديم والعكس
كذا اي رفع احد الطرفين ينتج

وضع

وضع الاخر كما اذا قلت لكنه ليس
بقديم ينتج انه حادث او لكنه ليس بحادث
ينتج انه قديم وذاك اي كون وضع
احد الطرفين ينتج رفع الاخر والعكس
في المنفصل الاخص وهو الحقيقية
لانها اخص من مانعة الجمع ومانعة الخلو
لان فيها منع الجمع ومنع الخلو ويشترط
في الحقيقية هنا ان تكون مركبة من الشيء
والمساوي لنقيضه اذ لو تركبت من
الشيء ونقيضه كانت الاستثنائية عين
النتيجة فلا فائدة في الوضع ولا الرفع ثم
ان يكن المنفصل مانع جمع فقط
فبوضع ذا اي احد الطرفين زكن
اي علم رفع لذاك اي الطرف الاخر
لامتناع اجتماعهما على الصدق ونحو
اما ان يكون الجسم ابيض او اسود
لكنه ابيض ينتج انه ليس باسود ولكنه

THE UNIVERSITY OF MELBOURNE

Library Digitised Collections

Author/s:
Milawi

Title:
Sharh al-salam al-saghr

Date:
1197? [1782?]

Persistent Link:
http://hdl.handle.net/11343/23242

File Description:
Part 2

اسود ينتج انه ليس بابيض دون
عكس اى لا ينتج رفع احد الطرفين
وضع الاخر لاحتمال اجتماعهما على الكذب
فلو قلت لكنه ليس بابيض لم ينتج انه
اسود ولا انه غير اسود لانه لا يلزم
من رفع احد الضدين اثبات الاخر
ولا نفيه لجواز وجود ضد اخر ككونه
احمر واذا مانع رفع اى خلو كان فمانع
خبر كان تقدم عليها واسمها ضمير
يعود على المنفصل فهو اى مانع الرفع
عكس ذا اى احد طرفيه ينتج وضع
الاخر دون العكس لامتناع الخلو
عنهما واحتمال اجتماعهما على الصدق
نحو اما ان يكون الشئ غير ابيض او غير
اسود لكنه ابيض ينتج انه غير اسود
ولكنه اسود ينتج انه غير ابيض ولو
قلت لكنه غير ابيض لم ينتج انه اسود

ولا

ولا انه غير اسود او لكنه غير اسود لم
ينتج انه ابيض ولا انه غير ابيض وذلك
ظاهر وبالله التوفيق فصل في
لواحق القياس اى ما يلحق بالقياس
في الاستدلال وقد عرفت انه لا يتم قياس
الا من مقدمتين ومنه اى من القياس
ما يدعونه اى يسمونه مركبا لكونه
من حجج اى اقيسة اثنين فاكثر قد ركبا
في الحقيقة فركبنه ان تريد ان تعلمه
نحو كل انسان حيوان وكل حيوان
حساس وكل حساس نام وكل نام جسم
وكل جسم مركب واقلب نتيجة به
اى فيه وهي نتيجة المقدمتين
الاوليين وهي في المثال المذكور كل انسان
حساس اى اجعلها مقدمة صغرى
يلزم من تركيبها بمقدمة اخرى
اى معها نتيجة فقل كل انسان

حساس وكل حساس نام ينتج كل انسان
نام الى هلم جرا منوّن يوقف عليه
بالالف ومعناه في الاصل سيروا وتمهلوا
في سيركم وتشتوا ثم استعمل فيما دوّم
عليه قال ابن الانباري انتصب جرا
على المصدر اي جروا جرا او على الحال
او على التمييز ذكره البيجوري في شرح السنوسي
مسلم وبعضه بالمعنى وقال القاضي ذكريا
نقلا عن العلامة الجلال ابن صيام الله
بعد الاطلاع على كلامهم وتوقف فيه
عبارة القاضي ذكريا بعد ما نقله عن ابن صيام الله
الى ان قال ان هلم يقال لا بمعنى المجيء
الحسي ولا بمعنى الطلب حقيقة
بل بمعنى الاستمرار على الشيء وبمعنى
الخبر وعبر عنه بالطلب كما في قوله تعالى
وليحمل خطاياكم فليمدد له الرحمن مدا وجرا
مصدر جرّ اذا سحبه بقي معدرا وجعل
حالا موكدة وليس المراد الجر الحسي بل التعميم

قوله وعلى الحال اى الموسسة او الموكدة باعتبار اختلاف المقصود حصلم
قوله وقال القاضي ذكريا بعد ما نقله عن ابن صيام الله الى ان قال ما نصه
عبارة القاضي ذكريا بعد ما نقله عن ابن صيام الله الى ان قال ما نصه
قوله وعلى التمييز اى المحول عن المفعول به اى المحول عنه
قوله وعلى الحال اى الموسسة او الموكدة باعتبار اختلاف المقصود حصلم
قوله وقال القاضي ذكريا بعد ما نقله عن ابن صيام الله الى ان قال ما نصه
عبارة القاضي ذكريا بعد ما نقله عن ابن صيام الله الى ان قال ما نصه

كما في السجاعي في قولهم هذا الحكم مستحب على
كذا اي شامل لما قد قيل منا الله الى استمرار
قلب النتيجة مقدمة استمرار او يستمر
كما يقال كان زيد عالما كذا وهلم جرا واستمر ذلك
في بقية الاعوام فعلى كل انسان نام وكل
نام جسم ينتج كل انسان جسم ثم قل كل
انسان جسم وكل جسم مركب ينتج كل
انسان مركب وقس عليه البناش
اخذ للمال خفية وكل اخذ للمال خفية
سارق وكل سارق تقطع يده متصل
النتاج القياس المركب الذي حوى
النتاج بكون اي الذي لا تطوى فيه النتاج
بل تذكر بالفعل فيه مرتين اولا نتيجة
وثانيا مقدمة لقياس اخر كقولك كل انسان
حيوان وكل حيوان حساس ثم تقول
كل انسان حساس نام وهكذا سمي بذلك
لكونه وصل النتيجة بالمقدمات والذي حوى

قوله الى ان قال ما نصه
قوله الذي لا تطوى اي لا تحذف
قوله كل انسان حساس نام اي هو

مبتدا او خبر مبتدا محذوف اي هو الذي
حوى ومتصل بالنصب خبر يكون
مقدم واسمها ضمير يعود على الذي
او على القياس ومفعول حوى محذوف
اي النتائج وقوله او مفصولها
معطوف على متصل النتائج وهو عكس
الموصول فالمفصول هو الذي فصلت
عنه النتائج فلم تذكر نحو كل انسان حيوان
وكل حيوان حساس وكل حساس نام
سمي بذلك لفصل النتائج عن القياس في الذكر
وان كانت مرادة من حيث المعنى
كل منهما سوا في افادة المطلوب وان
بجزئي على كل استدل بحذف يا كل بعد
تخفيفها فذا بالاستقرا عندهم عقل
اي عقل مسمى بالاستقرا قال السعد
والصحيح في تفسيره ما ذكره الامام حجة
الاسلام وهو انه عبارة عن تصفح امور
جزئية

جزئية ليحكم بحكمها على امر يشمل ذلك
الجزئيات انتهى ثم المتصفح اما كلها
وهو الاستقرا التام واما اكثرها وهو
الاستقرا غير التام وهو ايضا الاستقرا
المشهور كما اذا استقريت الحيوانات
فرايت اكثرها يحرك فكه الاسفل عند
المضغ فحكمت على كل حيوان بانه يحرك
فكه الاسفل عند المضغ وربما يكون فرد من
افراد الحيوان لم تستقره على خلافه وذلك
كالتمساح فانه يحرك عند المضغ فكه الاعلى
وكذا اذا استقرينا جزئيات الحيوان
الطويل العمر فوجدناه قليل المرارة مثل
الانسان والفرس والحمل فحكمنا على كل
حيوان طويل العمر بانه قليل المرارة
والاستقرا التام نافع يفيد اليقين كما
اذا استقرينا جزئيات الحيوان فوجدنا
الموت لازما لجميعها فحكمنا بسببه على الحيوان

نقلنا كل حيوان اما ماش او غير ماش وكل
ماش ميت وكل ما هو غير ماش كذلك فكل
حيوان كذلك **وعكسه** اى الاستقرا **يدعى**
القياس المنطقى وهو الذى قدمنه المعرف
بانه قول مؤلف من اقوال متى سلمت لزم
عنها لذاتها قول آخر **محقق** العلوم
والمخالفة بينهما ظاهرة لان فى القياس
يحكم على جزئيات كلى لوجود ذلك الحكم فى الكلى
فى الكلى يكون وسطا بين جزئيته وبين
المحكوم به الذى هو الاكبر وفى الاستقرا
يقلب هذا فيحكم على الكلى بواسطة وجود
ذلك الحكم فى جزئياته **وحيث جزئى**
على جزئى باسكان الياء تخفيفا للوزن
حمل فى حكم **لجامع** كحمل النبيذ على الخمر فى الحرمة
لجامع الاسكار **فذاك تمثيل جعل** قال السعد
والاصح انه تمثيل لجزئى فى معنى مشترك
بينهما ليثبت فى المشبه الحكم الثابت

فى المشبه به المعلل بذلك المعنى انتهى فتبين
من اربعة حدود اكبر كلى وهو حرام واوسط
كلى وهو مسكر واصغر وهو النبيذ واصل
مشبه به وهو الخمر **ولا يفيد القطع بالدليل**
اى نتيجة الدليل واظهر فى محل الاضمار
لان الدليل هنا هو الاستقرا والتمثيل
قياس لا استقرا كما تقدم **ولا قياس التمثيل**
اذ ليس يلزم من تشابه امرين فى امر
تشابههما فى جميع الاشياء
اقسام الحجة وحجة اما نقلية
وهى ما كان من الكتاب والسنة والاجماع
واما عقلية واقسام هذى اى العقلية
خمسة جلية اى ظاهرة عند اهل المنطق
وجه الحصر انها تفيد اما تصديقا او
تأثيرا على كل التصديق اما جازم
او غير جازم والجازم اما ان تعتبر حقيقته
اولا والمعتبر اما حق فى الواقع او لا فالمفيد

للتصديق الجازم الحق البرهان وللتصديق
الجازم غير الحق السفسطة والذي
لا يعتبر فيه كونه حقا او غير حق بل عموم
الاعتراف الجدل وهو والسفسطة
داخلان في المغالطة ومفيد التصديق
غير الجازم خطابة ومفيد التخييل
شعر اولها خطابة وهي قياس مولف
من مقدمات مقبولة من شخص معتقد
فيه كولي او مقدمات مظنونة معتقد
فيها اعتقادا راجحا نحو كل حاشط ينتثر
منها التراب يسهل ونحو كل يساري
العدو فهو مسلم للشفر ونحو كل يطوف
بالليل فهو متلصص والغرض منها تصديق
الناس فيما يفعلهم كما يفعله الخطباء والوعاظ
وثانيها شعر وهو قياس مولف من
مقدمات تنبسط منها النفس نحو الخمر
ما قوته سيالة او تنقبض نحو العسل

قوله سيار العدو او يعلم بالسير
والشفر طرف بلاد الاسلام اه صباغ

قوله سيار العدو او يعلم بالسير
والشفر طرف بلاد الاسلام اه صباغ

مرة

قوله منها اي من جملتها او بعضها
النفس سواء كانت مشتهاة او غير مشتهاة
مادة او كالمادة في الكبرا اه صباغ

مرة مموهة ونحو الورد ضرب بعقل قائم
في وسط رؤوس والغرض منه انفعال
النفس بالترغيب والترهيب ويزيد بان يكون
على وزن او صوت طيب وثالثها برهان
وهو قياس مولف من مقدمات يقينية
لانتاج اليقين وسابعها وبرابعها جدل
وهو مولف من مقدمات مشهورة
وتختلف باختلاف الازمنة والامكنة
وغيرها او مسلمة عند الناس او عند
الخصم نحو هذا ظلم وكل ظلم قبيح فهذا
قبيح ونحو هذه مراعاة للمضعفاء
وكل مراعاة للمضعفاء محمودة ونحو
هذا خبر واحد عدل وكل خبر واحد عدل
يعمل به فهذا يعمل به والغرض منه الزام
الخصم وانقطاع التقاصر عن ادراك
البرهان وخامسها سفسطة ثلث

قوله هذا ظلم الخ يقبل الاسئلة الثلاثة على الكل
والشكل الرابع اه

الحكمة اسما مأخوذة من سوفه وهي الحكمة
والمموهة المخيلة اه صباغ

الاصل وهو قياس مولف من مقدمات
وهمية كاذبة كقولنا هذا ميت وكل ميت
جماد فهذا جماد او شبيهة بالحق اي بما اشتهر
وليست به كقولنا في صورة فرس على حائط من غير
هذا فرس وكل فرس صهال فهذا صهال كقولنا
وتسمى مغالطة او شبيهة بالمشهورة
كقولنا في شخص يخبط في البحث
هذا يتكلم العلم بالفاظ العلم وكل من كان
كذلك فهو عالم وتسمى مشاغبة ومن
قبيل المشاغبة ما يسمى بالمغالطة الخارجية
وهو ان يغلط احد الخصمين الاخر بكلام
يبطل فكره وهو حرام وقد تدعو
الضرورة الى استعماله في دفع كافر لم
يقدر عليه ونحوه وقد نظمت ما يتالف
منه غير البرهان بقولي

غير البرهان بقولي • من الكلم وشهور جدل
خطابة من ظن او ما يقل • شعر من المخيلان سفسطه

من

من وهم او شبيه اعلم ضابطه اجلها
اي المذكور ان البرهان في الجدل في الخطابة
في الشعر في السفسطه وهو اي البرهان
ما اي القياس الذي ألف من مقدمات
باليقين تقترن اي من مقدمات يقينية توجب
لذاتها اليقين اعم من ان تكون ضرورية
او مكتسبة في القياس جنس يتناول
الاقيسة الخمسة والف ذكر ليتعلق
به قوله من مقدمات وباليقين تقترن
يخرج الخطابة والجدل وغيرهما وقولي
لذاتها اليقين غايه واليقين
اعتقاد جازم مطابق للواقع ممتنع
التغير والبرهان قسمان لمي وهو
ما الوسط فيه علة لثبوت الاكبر للاصغر
في الذهن والخارج نحو زيد متعفن
الاخلاط وكل متعفن الاخلاط محموم
متعفن الاخلاط علة لثبوت الحمى لزيد

فيهما وتسمى لميا لافادته اللمية اي العلة
اذ يجاب به السوال بلم وانيّ وهو ما الوسط
فيه علة لذلك في الذهن فقط نحو زيد محموم
وكل محموم متعفن الاخلاط فالحمى
علة لثبوت تعفن الاخلاط في الذهن
لا الخارج وتسمى انيا لاقتصاره على انية
الحكم اي ثبوته دون لميته من قولهم
ان الامر كذا فهو منسوب لان والاول للم
ثم ابدل من قوله من مقدمات الى اخره قوله
من اوليات والمراد ان المقدمات
اليقينية اما من الستة او منتهية
اليها ووجه الضبط ان حكم العقل اما
بلا استعانة من الحس المجرد او معها
والاول ان لم يتوقف على وسط حاضر
في الذهن فهي الاوليات وان توقف فهي
قضايا قياساتها معها والثاني اما ان لا
يتوقف اليقين به بعد الاحساس على شيء

اخر

اخر او يتوقف اما الاول فالاحساس
ان كان للحس الظاهر فالمحسوسات او للباطن
فالوجدانيات وتسمى مشاهدات ايضا كما ان
المحسوسات تسمى بذلك وان توقف فالحس
اما حس السمع وهو المتواترات فانها تتوقف
على حكم العقل بامتناع تواطئ المخبرين على
الكذب او غيره وان توقف على الحدس
فالحدسيات وليس هذا حصرا عقليا
بل للضبط فالاوليات ما يحكم فيه العقل بمجرد
تصور طرفيه نحو الواحد نصف الاثنين والكل
اعظم من الجزء فان هذين الحكمين لا يتوقفان
الا على تصور الطرفين ومشاهدات
يعني باطنية وهي ما لا يحكم فيه العقل بمجرد ذلك
بل يحتاج الى المشاهدة بالحس الباطن
وتسمى وجدانيات كان لنا جوعا وغضبا
ومجربات وهي ما يحتاج العقل في الجزم
بحكمه الى تكرار المشاهدة مرة بعد اخرى

كقولنا السقمونيا مسهلة للصفرا ومتواترات
وهي ما يحكم فيه العقل بواسطة السماع من
جمع يؤمن تواطئهم على الكذب كقولنا سيدنا
محمد صلى الله عليه وسلم ادعى النبوة وظهرت
المعجزة على يديه وحدسيات وهي
ما يحكم العقل فيه بحدس مفيد للعلم والحدس
سنوح المبادي والمطالب في الذهن دفعة
وهو معنى قول المحققين الظفر عند
الالتفات الى المطالب في الذهن مع الحدود
الوسطى كقولنا نور القمر مستفاد من
نور الشمس لاختلاف تشكلاته النورية
بحسب قربه من الشمس وبعده عنها
وفرق بينها وبين المجربات بانها واقعة
بغير اختيار بخلاف المجربات ومحسوسات
وهي ما يحكم به العقل بواسطة الحس
الظاهر من غير توقف على شيء اخر كقولنا
الشمس مشرقة والنار محرقة فتلك
جملة

جملة اليقينيات اي التي يتألف البرهان
منها او مما ينتهي اليها ولم يذكر المؤلف
القضايا التي قياساتها معها وهي ما يحكم
به العقل بواسطة لا تغيب عن الذهن
عند تصور الطرفين كقولنا الاربعة
زوج بسبب وسط حاضر في الذهن
وهو الانقسام الى متساويين والوسط
ما يقترن بقولنا لانه كقولنا بعد الاربعة
زوج لانها منقسمة بمتساويين
وكل منقسم بمتساويين زوج فهذا
وسط متصور في الذهن عند تصور
الاربعة وكان المؤلف ادرجها في الاوليات
وعليه تكون مما لا يتوقف على استعانة
من الحس وان توقف على وسط حاضر
والاحسن ان يقال لم يذكرها هنا لانها
في الاصل كسبية لكنها لما كان
برهانها ضروريا لا يغيب عن الخيال

عند الحكم صارت هي ايضا ضرورية فلانها
لا تحتاج الى ذلك البرهان فعدها كثيرون
في الضروريات وعدم عدها منها هو ما عليه
المحققون وغيره ذكرها وعد المحسوسات
بالحس الظاهر والمحسوسات بالحس
الباطن قسما واحدا وسماه المشاهدات
ثم ذكر الاختلاف في الربط بين الدليل
والنتيجة بقوله وفي دلالة العلم او الظن
بالمقدمات على العلم او الظن بالنتيجة
يعني وفي الارتباط بين العلم او الظن
بالمقدمات والعلم او الظن بالنتيجة
خلاف آت فلما كان للدليل ارتباط بالمدلول
اطلق الدلالة على الارتباط ولذا اعتبر
ثانيا معنى الارتباط فقال عقلي اي هذا
الارتباط عقلي بلا تعليل ولا تولد فلا
يمكن تخلف العلم او الظن بالنتيجة عن
العلم او الظن بالمقدمتين عند عدم

اضداد

اضداد النظر العامة وهي ما لا يخطر معها
المنظور فيه بالبال كالموت والنوم
والنسيان وما في معناها وما يقابلها من
الاضداد الخاصة كالعلم به والجهل به اي
المركب او عادي بلا تولد فيمكن تخلفه
بان ينتهي شخص في البلادة الى ان يعلم او
يظن المقدمات ولا يتفطن لاندراج
الاصغر تحت الاوسط فلا يظن اولا يعلم
النتيجة وفي هذا التصوير نظر لان
من الشروط التفطن للاندراج او تولد
عقلي اي ذو تولد بمعنى ان القدرة الحادثة
اثرت في العلم او الظن بالنتيجة بواسطة
تاثيرها في العلم او الظن بالمقدمتين اذ
التولد ان يوجد فعل لفاعل فعلا اخر
او واجب عقلي اي منسوب الى الوجوب
بمعنى التعليل بمعنى ان العلم او الظن
بالمقدمتين علة اثرت في وجود العلم او الظن

بالنتيجة والاول وهو انه عقلي بلا تعليل
ولا تولد المؤيد لامام الحرمين والثاني
للشيخ الاشعري وللقاضي القولان والثالث
للمعتزلة وهو فاسد بقواطع البراهين المقررة
في محلها وقال الامام الاسنوي في شرح الكبرى
وهذا المذهب اي القول بالتولد مطلقا اخذوه
من مذهب الفلاسفة في الاسباب الطبيعية
فهم زعموا ان الطبيعة تؤثر في مطبوعها
ما لم يمنع مانع ولم يجعلوه من باب العلل لان
العلة لا تتوقف على مانع لها ويجوز ان يمنع
من التولد مانع فاخذ المعتزلة ذلك ولقبوه
تولدا لئلا يظهر ماخذهم فقالوا فعل فاعل
السبب فغيروا العبارة انتهى باختصار
وتقديم وتاخير واستثنوا القياس الذي
تقدم العلم به ونسي ثم استرجع فقالوا بقول
الامام اي انه عقلي من غير تولد ولا تعليل
وهذه تفرقة من غير فارق لانه لا بد فيهم

استثنوا

استثنوه من اعمال الفكر وترتيب المقدمات
الذي غفل عنها الذهن حتى يحصل
الاسترجاع على ان المذهب فاسد من اصله
والرابع مذهب الحكماء وهو فاسد ايضا بقواطع
البراهين المقررة في محلها فعلم مما ذكرنا ان
بين المقدمتين الظنيتين وظن نتيجتهما
ارتباطا اذا كانت الصورة صحيحة وان امكن
زواله بعد ذلك لان ذلك الزوال لا يمنع
حصوله عنهما عقلا او عادة فيجري الخلاف
السابق وقال الجلال المحلي بخلاف ذلك وبحث
معه العلامتان ابن ابي شريف وشيخ الاسلام
بما تقدم وحاصله ان تجويز الزوال انما هو
دليل على عدم ثبات الظن بعد حصوله لا على
انتفاء حصوله عقب النظر الصحيح الصورة
خاتمة في بيان خطأ البرهان وخطأ
البرهان اقتصر عليه لان ما سياتي لا يشترط
نفي جميعه الا في البرهان بخلاف الخطابة

والشعر والجدل والسفسطة اذ لو اشترط
فيها نفي جميع ما سياتي لكانت برهانا ولما
تأتت السفسطة حين وجدا فهو اما
في مادة وهي كل من مقدمتيه او صورة
اي هيئة فالمبتدا وهو خطأ المادة اما
في اللفظ كاشتراك نحو هذا قرئ
وتريد الحيض وكل قرئ لا يحرم الوطئ فيه
ينتج هذا لا يحرم الوطئ فيه او كجعل ذا
بالالف قال المولف على لغة القصر في الاسماء
الستة اي صاحب تباين مع شيء اخر
في الحقيقة الرديف ماخذا تمييز لمثل
نحو هذا صارم مشيرا الى شيء قاطع غير
السيف وكل صارم سيف فالصارم حقيقته
تباين حقيقة السيف لان السيف ما كان
على الهيئة المخصوصة قاطعا كان اولى
والصارم اسم له بقيد القاطع واما في
المعاني لالتباس القضية الكاذبة بقضية

ذات

ذات صدق بتعليل لخطأ فافهم
المخاطبة كمثل جعل العرضي كالذاتي
نحو الجالس في السفينة متحرك وكل متحرك
لا يثبت في موضع واحد فاحداهما
كاذبة ان اريد بالمتحرك فيهما معنى
واحد فان اريد بالمتحرك في الاولى المتحرك
بالعرض وفي الثانية المتحرك بالذات
لم يوجد تكرر وهذا غير العرضي
والذاتي بالمعنى المتقدم او جعل ناتج
اي او ان تجعل النتيجة احدى المقدمات
نحو هذه نقلة وكل نقلة حركة فهذه
حركة فالنتيجة عين الصغرى لان الحركة
مرادفة للنقلة وهذا وان كان للبحث
فيه مجال لكن البحث في المثل ليس من
شان الفحول وقد بحث سيدي سعيد
بانه اذا كانت المقدمات صادقة فكيف
تكون من انواع التباس الصادقة بالكاذبة

وكالحكم للجنس اى على كل من افراده كحكم
النوع الخاص بدخول الفرس حيوان وكل
حيوان ناطق وهذا سيال اصفر والسيال
الاصفر مرة فهذا مرة ويسمى مثله ايهام
العكس لانه يشاركه في ان كل مرة سيال اصفر
ظنه ان كل سيال اصفر مرة وحقيقة ايهام
العكس ان يقلب الغالط او المغالط احد جزئي القضية ملاقى الاخر وكجعل
كالمقطوع غير المقطوع بجر غير بالاضافة
اى جعل غير المقطوع كالمقطوع فتفصل بين
المضاف والمضاف اليه بالمفعول الثاني اى للمضاف وكون
ميت وكل صين جماد والثاني بحذف
الياء تخفيفا او للوزن وهو خطأ الصورة
كالخروج عن اشكاله اى اشكال القياس اى
نحو كل انسان حيوان وكل فرس جسم اذ لم
يوجد تكرر والقياس الاقتراني لا بد فيه

تولد ايهام العكس اه ايقاع صحبة
العكس في الوهم اي وهم نفسه ان ذا غالط
الغلط اه مبادي

تولد هذا ميت الخ اقول
الكبرى وسمية لان الوهم
حكم بجماد ية الميت لكونه
لا يحس لعدم الروح والا
هذا القياس كالمقطعة فجعلت في
سؤلتها قد اخرجها خارجا له ويرد هنا
والجواب ان تقول في الكبرى صورا من جعل غير
المقطوع كالمقطوع وذكر منه اسباب الغلط جملة
تارجع اليه (منه)

من مكرر وترك شرط النتج اى الانتاج
من اكمال اى اكمال خطاء الصورة
كان يترك الجانب الصغرى او كلية الكبرى
في الشكل الاول نحو لا شئ من الانسان بفرس
وكل فرس جسم او كل انسان حيوان
وبعض الحيوان مهمال وفي هذا البيت
حسن الاختتام وهو ان يذكر شيئا
يشعر بالاول اهذا اتمام الغرض المقصود
صفة كاشفة من بيانية او تبعيضية
امهات اى اصول المنطق المحمود
لانه يصون الفكر عن الخطاء وخرج
غير المحمود وهو المشوب بمغلطات
الفلاسفة على انه ايضا محمود وانما
منع من الاشتغال به لاختلاطه بذلك
قد انتهى ملتبسا بحمد رد الغلق
اى الصبح ما رمته اى قصدته من
فن علم المنطق اضافة العلم للمنطق من

تولد اوتبعيضية
يوجد هذا انما يليق نسبة
جميع امهات المنطق اى اصوله
الا ان يقال انه جمعها ادعاء وبسلامة
باعتبار ان ما حصله حصلت له ملكة يحصل
بها ما بقي منها (منه)

تولد من المغالط
ضمن معنى الاخراج
ليتعدى بمن
اى المغالط
اى المغالط
اى المغالط

امانة المسمى الى الاسم وهذا البيت
لوالد المولف امن بادخاله فادخله
رجاء بركته نظمه العبد الذليل المفتقر
ابلغ من الفقير لرحمة المولى العظيم
المقتدر الاخضري نعت للعبد
قال المولف وهذا تعريف لنسبنا على
ما اشتهر في السنة الناس وليس كذلك
بل المتواتر من اعالي اسلافنا واسلافهم
ان نسبتنا للعباس بن مرداس عابد
الرحمن اشارة الى ان اسم المولف عبد
الرحمن المرتجي اي المؤمل من الاخذ
في الاسباب من رتبه المناف اي المنعم او
المعد النعم واما النهي عن المنة فللمخلوق
واما الخالق فيفعل ما يشاء مغفرة من
الغفر وهو الستر والمراد عدم المواخذة
نخبط بالذنوب وتكشف القطاع عن
القلوب اي تزيل حجب رين الذنوب

المحرقة

المحرقة بانوار القلوب الحائلة بين القلب
وبين علام الغيوب قال المولف فشبه
القلوب باشياء معلاة استعارة بالكناية
والقطاع تخييل وتكشف ترشيح وان
يثبتنا اي يجازينا بجنة العلا جمع عليا
بالضم كبرى وكبرى فاقة تعالى اكرم
من تفضلا بل التفضيل في الحقيقة
ليس الا منه وكن يا اخي للمبتدي
وهو من اخذ في مبادي العلم والمنتهي
من حصل من العلم ما يهتدي به الى باقيه
والمتوسط من حصل المبادي ولم يبلغ
درجة الثاني مسامحا وكن لاصلاح
اللام بمعنى البا وفي الفساد الذي يظهر
لك ناصحا بان تكتب بعد اصلاح سهو او
على الهامش لعله كذا اذ ربما يكون ما جعلته
صوابا هو الخطا فلا تقحم بيادي الراي
على التخطئة ولا تاتي بعبارة فيها سوء

ادب بل أتى بالتعظيم والتجليل ثم هذا
تواضع من المولف حيث وصف نفسه
بكونه مبتدئا ولم يأمن من وقوع الخطا
وأصلح الفساد بالتامل هذا اذن
من المولف لمن يكون اهلا ان يصلح ان
راى خللا وان لان الاصلاح بديهة
اي ذا بداهة اي ان لان يبادى الراي
فلا تبدل ولا تات بما يدل على ان الصواب
خلاف ما ذكر اذ قيل كم مزيف قولا
صحيحا اي عاجل الصحيح رديا
فاسدا وكم مبتدا خبره محذوف اي
موجود والاولى تقديره بعد قوله لاجل
كون فهمه قبيحا الجار والمجرور
متعلقان بمزيف وهذا اشارة الى قول
الشاعر وكم من عائب قولا صحيحا
وانته من الفهم السقيم
وقل لمن لم ينتصف لمقصدي بل لامني

العذر

العذر حق واجب للمبتدي ولبني احدى
وعشرين سنة معذرة اي عذر مقبولة
مستحسنة لكون هذا السن يقل فيه
من يحصل العلم وهذا ايضا تواضع من المولف
رحمه الله تعالى لا سيما اي لا مثل الشخص
الذي في عاشر القرون من الهجرة موجود
قال المولف وفي القرن احد عشر قولا
قيل لكل عقد من العشرة الى ثمانين فتلك
ثمانية اقوال وقيل مائة واياه اعني
وقيل مائة وعشرون وقيل من عشرة
الى مائة وعشرين انتهى فهذا القرن
ينبغي ان يعذر فيه الشخص اكثر مما كان
قبله ذي الجهل وهو انتفا العلم بالمقصود
والفساد والفتون جمع فتنة ولان
في اوائل المحرم تاليف هذا الرجز الذي
وزنه مستفعلن ست مرات المنظم
من سنة بالتنوين للوزن احدى

1.75

وارتعين حال من اوائل او من المحرم
من بعد تسعة من المئين من
الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلاة
والسلام ثم الصلاة تقدم معناها
والسلام اى زيادة طيب التحية والاعظام
سرمدا على رسول الله خير من هدى
وعلى اله وصحبه النقاة السالكين
سبل جمع سبيل وهو الطريق اى طرق
النجاة وسبلها وهى امتثال المامورات
واجتناب المنهيات ما قطعت شمس
النهار ما ظرفية مصدرية اى مدة قطع
شمس النهار ابرجا جمع قلة والمراد هنا
الثمن وهى اثنى عشر الحمل والجوزا والسرطان
والاسد والسنبلة والميزان والعقرب
والقوس والجدى والدلو والحوت
وتقطع الشمس الفلك فى سنة وتقطع كل يوم
درجة وتقيم فى كل برج ثلاثين يوما وما

طلع

طلع اى من طلوع البدر المنير فى الدجا
ويقطع الفلك فى شهر ويقيم فى كل برج ليلتين
وثلثا فسبحان مكون الاكوان والحمد لله
رب العالمين والصلاة والسلام على سيد
المرسلين سيدنا محمد وعلى الد وصحبه اجمعين
• تم الكتاب بحمد الله وحسن توفيقه وافق •
• الفراغ من كتابته يوم الخميس المبارك •
• لعشر ايام بقين من جمادى اخر سنة 1297 •
• من الهجرة النبوية على ساكنها •
• افضل الصلاة والسلام •
• والحمد لله رب •
• العالمين •
على يد كاتبه الفقير الحقير المعترف بالذنب
والتقصير احمد بن المرحوم الشيخ سالم بن
المرحوم الحاج سالم بن المرحوم الحاج محمد الشافعى
ثم الشافعى مذهبا الاشعرى عقيدة غفر الله
لوالديه ولمشايخه ولاخوانه ولجميع المؤمنين
ولمن دعا له بالمغفرة

MUL. 34

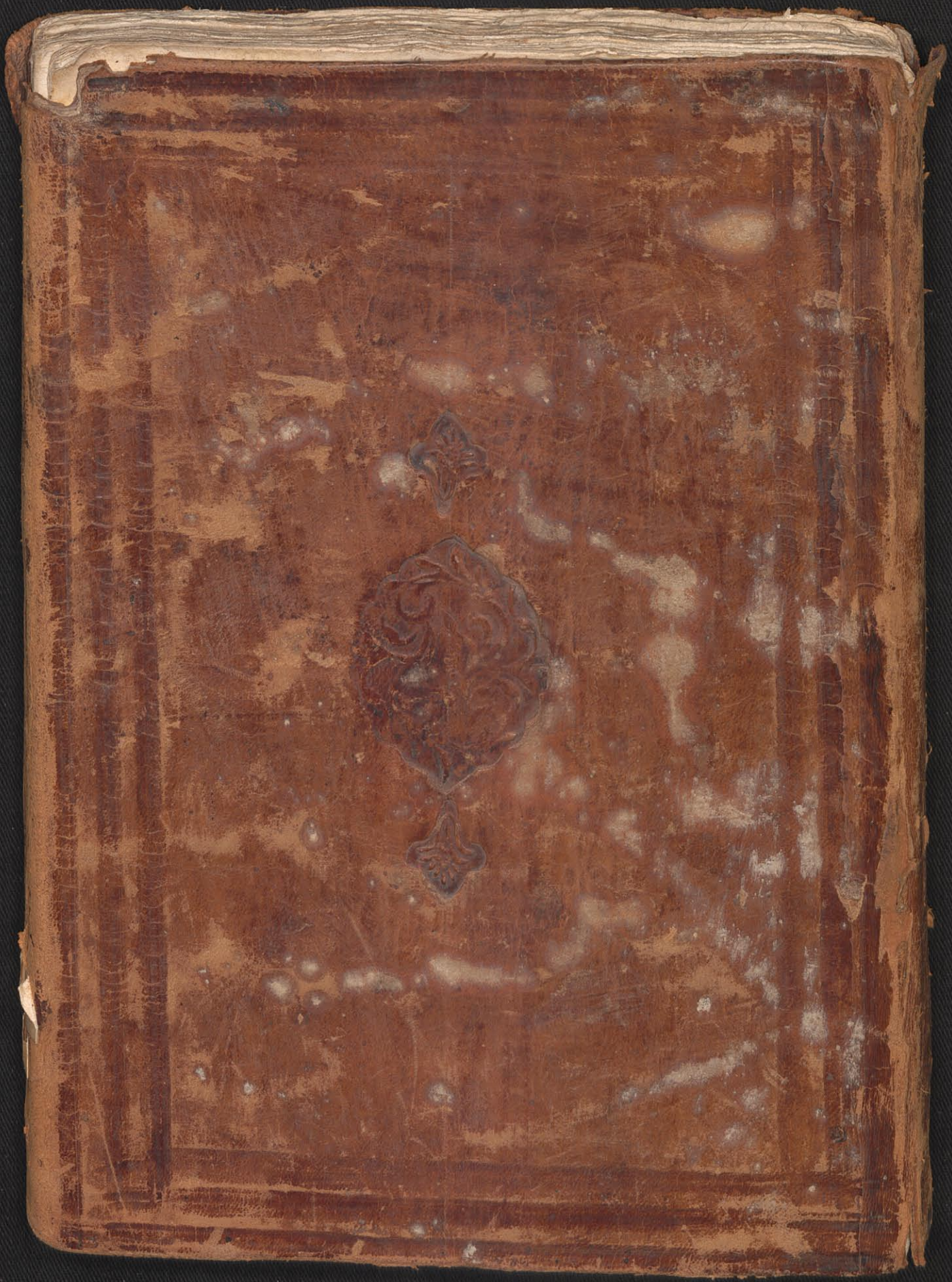

A
34

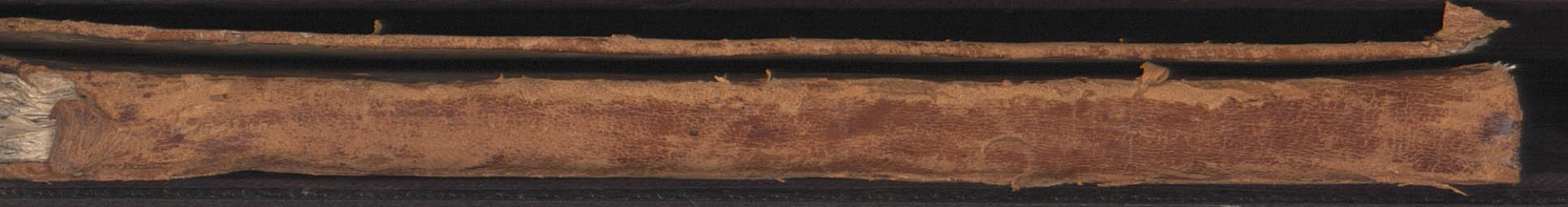

THE UNIVERSITY OF MELBOURNE

Library Digitised Collections

Author/s:
Milawi

Title:
Sharh al-salam al-saghr

Date:
1197? [1782?]

Persistent Link:
http://hdl.handle.net/11343/23242

File Description:
Part 3